جامعة طنطا – كلية الحقوق

المؤتمر العلمى الثالث (القانون والسياحة)

بحث عن ...

الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية

لقطاع السياحة

مقدم من الباحثه :-

وفاء عبداللطيف إبراهيم محمود على

لجنة الإشراف على المؤتمر :-

أ.د/ محمد إبراهيم على	عميد الكلية ورئيس المؤتمر
أ.د/ أشرف عبدالرازق وبح	وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
أ.د/ مصطفى أحمد أبو عمرو	وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
أ.د/ رمزى رشاد الشيخ	المنسق الأكاديمى لشعبة اللغة الإنجليزية
أ.د/ بليغ حمدى الخياط	مدير وحدة ضمان الجودة
أ.د/ سامى محمد عبدالعال	مدير مشروع ال IT UNIT

مقدمـه

لا شك فى أن السياحة تمثل مصدر دخل قوى ومؤثر للبلدان فى كافة أنحاء العالم ، فبتنوع أشكالها من سياحة ثقافية ، تعليميه ، علاجية .. الخ ، شكلت حجر رئيسى فى قيام اقتصاد خدمى فعال لا تستغنى عنه أى دولة مهما بلغ حجم اقتصادها الحقيقى ومهما بلغت ميزانيتها .

ومصر دولة تشكل السياحة فيها ركيزة أساسية فى ميزان مدفوعاتها ومصدر رئيسى للدخل القومى لا سيما لما تتمتع به مصر من مناخ متميز وموقع جغرافى وآثار تشكل خمس آثار العالم تقريباً ، كل ذلك ساهم فى جعلها بلد سياحى من الطراز الأول ، ولكن نظراً للأحداث الأخيرة التى شهدتها مصر من اضطراب سياسى وأمنى وأعمال إرهابية مروعة وحوادث مختلفة أدى ذلك كله الى تراجع اقبال السياح على التوافد اليها بشكل ملحوظ مما أثر بدوره على ميزان مدفوعاتها وشكل خللاً فى توازن موازنتها .

ولما كان لقطاع السياحة تلك الأهمية القصوى التى تساهم فى رفع المستوى الإقتصادى للدولة ويعتمد عليها قطاع كبير من المواطنين العاملين فى قطاع السياحة . ونظراً لأن دور القانون هو ضمان أمن المجتمع واستقراره والعمل على تحقيق النظام العام ، فهو الذى يحقق للمواطنين أمنهم ويحمى حقوقهم وأرواحهم

لذلك فإن القانون يقع على عاتقه الكثير للقيام بالدور المنوط به لذلك كان المؤتمر السنوى لكلية الحقوق جامعة طنطا بعنوان (القانون والسياحة) لبحث كيفية قيام القانون بدوره للعمل على تنشيط قطاع السياحة ولسد العجز الإقتصادى القائم وسن القوانين لحماية حقوق السائح والمواطن على قدم المساواه ولا يتأتى ذلك الا من خلال البحث العلمى لبحث أفضل وسائل مواجهة الإرهاب وكذلك الإستفادة من تجارب الدول الأخرى حيث ان اضطراب الأمن هو أمر غريب على المجتمع المصرى ، وكذلك بحث سبل المثلى للحفاظ على الآثار من الإتلاف والتخريب وذلك عن طريق سن قوانين رادعة أو إبرام اتفاقات دولية أو التعاون الدولى بشكل عام للتصدى لهذه الظاهرة.

ولقد اخترت فى هذا الصدد بحث الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئيه لقطاع السياحة ، متمنيه أن يثرى هذا البحث ويساهم ولو بالقليل لرفع النشاط السياحى بمصر.

خطة البحث

المبحث الأول :– السياحة ودورها فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية

المبحث الثانى :- الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للتنمية السياحية

المبحث الثالث :- دور القانون فى حماية وإحترام الموروث الثقافى والإجتماعى فى المجتمع المضيف

المبحث الرابع :- حماية البيئات الطبيعية فى المقاصد السياحية فى إطار السياحة المستدامه

المبحث الخامس :- معوقات التنمية السياحية

المبحث السادس :- دور الإيرادات السياحية فى تمويل التنمية الإقتصادية

المبحث السابع :- دور التنمية السياحية المستدامه فى مواجهة ظاهرة البطالة

المبحث الأول

السياحة ودورها فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية

تُعتبر السياحة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم والتي تلعب دوراً بارزاً في تنمية وتطوير البلدان. وقد ازدادت أهميتها كصناعة وحرفة من خلال وسائل الإعلام كافة، خصوصاً بعد أن تم استحداث وزارات للسياحة في معظم دول العالم وافتتاح جامعات وكليات ومعاهد تقنية متخصصة بالسياحة والفندقة، وكذلك الانتشار الواسع للكتب والدراسات والبحوث العلمية التي تتعلق بالشؤون السياحية.

ونعرض بإيجاز الدور الذي تقوم به السياحة في التنمية وكما يلي: .

أولاً: السياحة والتنمية الاقتصادية

تبرز السياحة في الدول المتطورة كرافد أساسي في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات المختلفة في القطاع السياحي كما حدث في إيطاليا وأسبانيا واليونان والمكسيك، وغيرها من البلدان التي حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال.

. ونوضح بإيجاز أهم المزايا التي تبين دور السياحة في التنمية الاقتصادية: .

■تعتمد العديد من الدول على السياحة، كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني، واستطاعت هذه الدول الحصول على مدخولات سنوية كبيرة من القطاع السياحي كما يحدث في الولايات المتحدة وأسبانيا وإيطاليا واليونان والنمسا وسويسرا وفرنسا وإنكلترا وتركيا، وغيرها من بلدان العالم. إن الدخل السياحي له شأن كبير في اقتصاديات الدول السياحية. فهو يعزّز ميزان المدفوعات ويعتبر مصدراً كبيراً لتوفير فرص العمل للمواطنين مما يدعم مستواهم المعاشي والاجتماعي. ولأهمية السياحة فقد أصبحت ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بعد أن كانت عِلماً مجرداً يدرس في الجامعات والمعاهد. وتعتبر السياحة أحد العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي في الدول السياحية، اهتمت بها المنظمات العالمية كالبنك الدولي ومنظمة اليونسكو التي أصبحت تنظر إلى السياحة كعامل أساسي ومهم للتقريب بين الثقافات.

■وكمثال على أهمية السياحة في قطاع العمل، ووفقاً لتقارير (المجلس العالمي للسياحي والسفر ((WTTC) فإن صناعة السياحة والسفر ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهرياً بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم خلال عام ١٩٧٧م. وقد تضاعفت فرص العمل في السنوات الأخيرة والتي توفرها صناعة السياحة والسفر في جميع أنحاء العالم.

■تعتبر السياحة مصدراً مهماً من مصادر اكتساب العملات الأجنبية وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات، ولا ينكر أن العملات الصعبة، خصوصاً في الدول النامية كمصر وتونس والمغرب، تمكن البلد من استيراد السلع والخدمات وتسند العملة المحلية ما يؤدي إلى التقليل من التضخم وغلاء المعيشة.

■يتجه العالم بخطى سريعة نحو توظيف التقنيات الحديثة في كل جزئيات العمل السياحي سواء في:

. إعداد ونشر المعلومات السياحية.

. ترتيب وتنفيذ البرامج السياحية.

. إعداد وتأهيل الكوادر السياحية.

. تصميم وبناء المنشآت الفندقية والترفيهية للسائحين.

السياحة والتنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجددة والقابلة للاستمرار دون الأضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية.

وبذلك يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الإضافية الناشطة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يساعد على نمو البلد اقتصادياً واجتماعياً.

وتسعى العديد من الدول وخاصة الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي لما يُحدثه من تنمية اقتصادية واجتماعية. على أن سياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان المضيفين عامة والذين يعملون في الحقل السياحي خاصة، إذ أن السياحة التي تستجيب لهذه الشروط هي السياحة البديلة أو السياحة المتوافقة والتواصل السياحي. وفي أواخر عام ١٩٩٧م دعت منظمة السياحة العالمية إلى عقد مؤتمر لوزراء السياحة لآسيا والباسفيك عن السياحة والبيئة، وقد غطى المؤتمر بكثافة مواضيع فنية واسعة تتعلق بالسياحة المستدامة، وصدر عن المؤتمر بيان أوضح الاهتمام العالمي الرسمي بمبدأ الاستدامة. وأشار إلى أن هناك إحساس وإلحاح لبذل الجهود لحماية البيئات الطبيعية في المقاصد السياحية.

إن الاهتمام بالسياحة كباعث على التنمية المستدامة يعتبر مطلباً اقتصادياً مهماً لحفز الاستثمار في الأماكن السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية، وتعد التوعية بأهمية تنمية السياحة وإدارتها على نحو كفوء أحد أهداف منظمة السياحة العالمية.

إن مبادئ الإدارة تؤكد على الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية لقطاع السياحة كمصدر مهم للدخل المتزايد باعتباره من الدعامات الأساسية في التنمية المستدامة للبلد.

لذلك يتوجب من أجل استمرار السياحة كمصدر مهم للدخل الالتزام بالفقرات أدناه:

■تحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف.

■حماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل البلد.

■احترام الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في فهم العلاقات الثقافية والتسامح.

■التأكيد على الخطط السياحية الطويلة الأمد مع توفير ما ينتج عنها من منافع اقتصادية وتوزيعها بصورة عادلة على الجهات المساهمة، ومنها توفير فرص العمل لتحسين دخل الفرد ومحاربة الفقر.

■إن تطوير السياحة كمصدر دائم للدخل يتطلب ترسيخ المفاهيم السياحية والوعي بها عند الحكومة وعند المجتمع.

■إن تأمين تطور القطاع السياحي هو عملية متواصلة وتحتاج إلى الإشراف والإدارة الدائمة الكفوءة من قبل كوادر متخصصة بالسياحة.

■تقديم نوعية عالية من المعلومات والخبرات السياحية بالشكل المناسب للسياح والزوار.

التنمية السياحية

■يعبر اصطلاح التنمية السياحية عن مختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها ومتداخلة بعضها مع البعض تقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي، وربط ذلك بعناصر البيئة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها في برامج التنمية.

■تعني التطور والإضافات وتجميل المناطق أو المدن التي تصلح للتنمية السياحية من خلال تزويدها بالمرافق الأساسية العامة والمنشآت الإيوائية والخدمية والترويحية بالإضافة إلى الأعمال الهندسية المرتبطة بتنسيق الموقع مع الحفاظ المستمر على البيئة وإنشاء المحميات الطبيعية البرية والبحرية وتوفير الرقابة المستمرة للمقومات الطبيعية والسياحية، وأيضاً مراقبة المشروعات السياحية وتأثيرها على البيئة.

■التنمية السياحية يقصد بها تنمية مكونات المنتج السياحي وبوجه خاص في إطاره الحضاري والطبيعي أو بمعنى آخر تنمية الموارد السياحية الطبيعية والحضارية ضمن مجموع الموارد السياحية المتاحة للدولة.

■يمكن للجغرافيا أن تلعب دوراً مهماً في التنمية السياحية، حيث أن دراسة الموقع الأمثل لأي مشروع سياحي واختياره يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار كونه يعطي أكبر قدر من العائد بأقل التكاليف.

■التنمية السياحية تعتبر ضرورة ملحة لأنها تساعد على خلق فرص أكثر للعمالة، وبالتالي تعمل على رفع مستوى المعيشة وتكون معيناً للوصول إلى ما يصبو إليه المجتمع من تقدم ورُقي.

■التنمية السياحية في أي بلد له مقومات سياحية تتيح له فرص كبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان مدفوعاته وحسابه الجاري الدال على ثروته من العملات الصعبة.

■هي صياغة الهدف الرئيسي لسياسة سياحة إنسانية واعية بالبيئة.

■ضمان التكامل الأمثل للحاجيات السياحية لجميع السائحين من مختلف المستويات في إطار التنظيمات الفعالة وفي بيئة صالحة مع الأخذ بنظر الاعتبار مصالح السكان المحليين.

■التنمية السياحية هي طريق المستقبل وهي مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

نحو مفهوم جديد للتنمية السياحية

يستند هذا المفهوم الجديد على عدد من الركائز التالية:

■التخطيط العلمي السليم.

■الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

■احترام البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الخراب والتلوث.

■استيفاء كل مشروع سياحي مجموعة من الشروط البيئية – لتكون التنمية السياحية صديقة للبيئة – منها:

. قيام كل مشروع سياحي بتحديد وتقييم الأثر البيئي (إيجابي أم سلبي.(

. وضع أصول وحلول لكيفية النهوض بالبيئة وحمايتها.

. وضع التصميمات المرتبطة بالبيئة والتي تعكس أصالتها.

■الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ويتم ذلك بتجميع المشروعات التي تنتمي إلى كل مركز أو (مجمع) سياحي جديد في إطار شركة يساهم فيها أصحاب المشروعات داخل المركز أو (المجمع) بحيث تكون الشركة مسؤولة عن:

. تنفيذ كافة المشروعات السياحية الأساسية الخاصة بالمركز والمرافق الملحقة بها.

. قيام المركز بإدارة وصيانة مشروعاته بصورة شاملة.

. توفير العمالة وتدريبها لصالح كافة مشروعات المركز.

. التسويق الخارجي للمركز ككل، وكذلك تسويق خدماته السياحية.

■ويتم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية من خلال:

. إيجاد مراكز حضارية جديدة.

. زيادة مساحة العمران.

. توفير فرص جيدة للعمالة والقضاء على البطالة.

. عدم إتاحة الفرصة للمستثمرين غير الجادين بالاتجار في أراضي المناطق السياحية.

. توفير التوازن المطلوب بين حجم الإسكان السياحي والفندقي لتنشيط السياحة الواحدة الداخلية سوياً مع السياحة الخارجية.

المركز أو (المجمع) السياحي

هو مجموعة متكاملة من الأنشطة:

■السياحية.

■الثقافية.

■التجارية.

■بالإضافة إلى منطقة إسكان العاملين ومنطقة الخدمات في تجمع عمراني متكامل وظيفياً.

. يرتكز المركز السياحي على مفهوم التنمية المتواصلة المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية الجاذبة للسياحة وتنوع عناصر الجذب السياحي لتحقيق أفضل استخدام للعرض السياحي المتكامل.

إن من أهم محاور التطوير لتحقيق التنمية السياحية هي:

■الارتقاء بجودة الخدمات السياحية باعتبارها معيار السبق والتميّز في عالم اليوم والمستقبل.

■التعاون بين كافة مؤسسات الدولة لتطوير النشاط السياحي والارتقاء به، ذلك أن قطاع السياحة له علاقة مباشرة (وغير مباشرة أيضاً) بجميع مؤسسات الدولة، ومن ثم لابد من دراسة تأثير مؤسسات الدولة المختلفة على القطاع السياحي وكذلك لابد من تحديد العلاقة بين جهات تقديم الخدمات وجهات الرقابة والإشراف.

■العمل على رفع كفاءة العنصر البشري من خلال:

. التعليم: لابد من تحديد مجالات الدراسة أولاً لتحقيق أهداف العملية التعليمية في المدارس والمعاهد السياحية والفندقية، ويجب على الدولة أن تقدم الدعم للمؤسسات العلمية المتخصصة في السياحة والفندقة وتطوير برامجها الدراسية والاستفادة من البرامج الدراسية العالمية المتقدمة.

. التدريب: لابد أن يتم تحديد أهداف التدريب السياحي والفندقي الحالية والمستقبلية على أساس الاحتياجات الفعلية لمجمل القطاع السياحي مع توفير الكوادر الملائمة للعمل في قطاع السياحة بشكل يؤدي إلى رفع مستوى أداء الخدمات السياحية لمواجهة تنوع الطلب السياحي، وكذلك تطوير البرامج التدريبية باستمرار.

. الاهتمام بوعي المجتمع في مجال السياحة وذلك من أجل إيجاد صناعة سياحية راقية.

. الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) في العمل على زيادة معدل نمو الاستثمار السياحي والفندقي.

المعوقات التي تعترض التنمية السياحية

تعترض التنمية السياحية عدد من المعوقات التي تؤخر وتقلص دورها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم هذه المعوقات:

1- المعوقات الخاصة بالتخطيط السياحي:

وتتمثل في غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي، فلا شك أن توفر المعلومات والبيانات الخاصة بمناطق الجذب السياحي أو المتعلقة بنشاط معين تعتبر أحد الأعمدة التخطيطية. فالنظام الإحصائي في بعض الدول خصوصاً العربية منها يتصف بعدم الشمول ويقتصر على بعض الأرقام الخاصة بتصنيف السائحين على حسب الجنسية، وعدد السائحين موزعاً على شهور السنة وعدد الليالي السياحية. إن الجانب السلبي في هذا النظام يكمن في غياب الكثير من المعلومات المهمة واللازمة للباحثين أو القائمين بالتخطيط في مجال السياحة مثل:

. توزيع السياح على حسب طريقة الوصول إلى البلد (براً أو بحراً أو جواً.(

. الغرض من القدوم.

. أماكن إقامة السياح (المدن – المصايف – الفنادق – القرى السياحية – بيوت الشباب – الشقق والغرف المفروشة.(

. الأماكن التي يزورها السائح.

. تصنيف السياح على حسب السن والجنس وبلد القدوم.

. تصنيف السياح في الرحلات السريعة أو الترانزيت على حسب الجنسية والمدة.

. استطلاع رأي السياح في الأماكن السياحية.

إنّ توفر هذه البيانات والمعلومات يمكّن القائمين بالتخطيط على تركيز جهودهم نحو التوسع في إنشاء الفنادق من فئة معينة وتحسين أداء الخدمات فيها من جهة، وتطوير الخدمات المرفقة والملحقة بها من جهة أخرى. وكذلك تنمية وتطوير الموارد والمقومات السياحية الموجودة. كما أن معرفة عدد السياح موزعاً طبقاً لطريقة الوصول يساعد في تطوير أو دعم طرق النقل ووسائل المواصلات اللازمة من البلد إلى الخارج أو من خارج البلد إلى الأماكن السياحية الموجودة داخل البلد.

يضاف إلى ذلك فإن عدم توفر كراريس وكتيبات وخرائط سياحية كاملة وشاملة تحتوي على مناطق الجذب السياحي القائمة، وتضارب وتشتت الاختصاصات بين الوزارة المختصة بالسياحة وبعض المؤسسات والوزارات الأخرى ذات العلاقة، وانخفاض الوعي بأهمية وقيمة التراث الحضاري كما هو في بعض دول العالم الثالث، وعدم توفر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية اللازمة للاستثمار السياحي، تعتبر جميعها من أهم العوامل السلبية الرئيسية المؤثرة على التخطيط السياحي.

2- سوء توجيه الاستثمارات في قطاع السياحة:

وقد يلاحظ في العديد من الدول السياحية أن بعض شركات الاستثمار السياحية الوطنية والأجنبية تركز استثماراتها في مجالات ضيقة قد لا يحتاجها السائح أو يرغب فيها كالنوادي ومحلات الترفيه الليلية.

3- عدم فعالية التسويق السياحي:

يقوم التسويق السياحي بدور هام في بيع المنتج السياحي، فالتسويق السياحي من خلال الدعاية والإعلان يكون أمراً ضرورياً بالنسبة لمنتج يعتمد على الرضا والمتعة التي يتوقعها المستهلك من عملية الشراء، والتسويق السياحي الناجح هو الذي يثير رغبة المستهلك ويولد القناعة لديه بأن المنتج السياحي المعلن عنه هو أفضل المتوفر في سوق السياحة العالمية ويلبي رغباته المطلوبة.

قد تمتلك الدولة العديد من الموارد السياحية المهمة كما هو في العراق ومصر واليمن وسوريا وليبيا، ولكنها تعاني من مشكلة التقصير في تسويق مواردها ومقوماتها داخلياً وخارجياً، بمعنى آخر أن الحد الأدنى من الجهود والأنشطة التسويقية اللازمة لتنشيط الحركة السياحية لم يتوفر بعد في مثل تلك الدول.

4-التضخم:

يعتبر الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي في بلدٍ ما. وتعد الدول العربية من الدول التي تعاني من الارتفاع المستمر في معدل التضخم السنوي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها انخفاض الانتاجية وقلة العرض قياساً بحجم الطلب.

5-انخفاض مستوى الخدمات المساعدة للسياحة:

رغم التحسن النسبي لطرق المواصلات ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية والخارجية في الكثير من دول العالم، إلا أن الدول المعنية بالسياحة في العالم الثالث مازالت تعاني من ضعف خدمات الاتصالات وكذلك من مشكلات أخرى تتعلق بمشاريع الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والإنارة وطرق المواصلات التي تربط بين المواقع والأماكن السياحية المتنوعة.

6-الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي:

رغم اعتراف خبراء السياحة والاقتصاد بضرورة تمتع الدول السياحية بدرجة عالية من الاستقرار الأمني والسياسي، إلا أن العديد من دول العالم الثالث ما زالت تعاني من قلة الاستقرار الأمني والسياسي نظراً لضعف القانون وتدهور الاقتصاد وانتشار البطالة وتفشي الجريمة والفساد.

7-مشاكل ومعوقات أخرى:

هناك أيضاً مشاكل أخرى تشترك فيها معظم الدول السياحية في البلدان النامية وأهمها:

. عدم الاهتمام بنظافة الأماكن السياحية خصوصاً الأثرية والدينية منها.

. عدم وجود شرطة للسياحة في بعض المناطق السياحية وخاصة الأثرية والتاريخية.

. تخلف خدمات السياحة المصرفية في البنوك وخاصة في الفنادق.

. سوء المعاملة بمكاتب شركات السياحة والطيران في الداخل والخارج.

. استغلال سائقي سيارات الأجرة لجاميع السياح من الأجانب بصفة عامة مما يسيء إلى سمعة البلدان السياحية.

. عدم الاهتمام بالمظهر العام والزي الخاص بالعاملين في قطاع السياحة مع متطلبات العمل.

ثانياً: السياحة والتنمية الاجتماعية

■تساهم السياحة في تنمية المجتمع إسهاماً واضحاً مما يحتم التركيز على قطاع السياحة بشكل كبير من خلال تحسين مستوى الخدمات السياحية والفندقية والنقل وإعداد برامج تدريبية في هذا المجال باستخدام التخطيط العلمي السليم المتكامل.

■الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل، كالبطالة والركود الاقتصادي، وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بإقامة المشاريع السياحية في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة.

■السياحة الداخلية تستلزم الاهتمام بالجانب الصحي للمجتمع والقضاء على التلوث البيئي، من خلال انتشار المسطحات المائية والمساحات الخضراء.

■السياحة بكل أنواعها لها أبعادها الاجتماعية والجمالية والعمرانية والصحية، التي يجب مراعاتها عند التنمية السياحية.

■السياحة صناعة بشرية تحقق الرفاهية للمجتمع، فهي تتيح فرصة الراحة والاستجمام مما تؤدي إلى استعادة اللياقة الذهنية والعصبية لما يفيد زيادة الإنتاج.

■السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابياً بعملية الإنتاج والتنمية.

■السياحة تقود إلى تحقيق التآلف بين المجتمع والمشروع السياحي من خلال اختيار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة ظروف البلد والتي لا تتعارض مع قيم وعادات المجتمع، وتوسع قاعدة المشاركة لأكبر عدد من المواطنين داخل المنشآت السياحية بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من العاملين في المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي.

■السياحة تفيد المجتمع من الخدمات التي توفرها المشاريع السياحية من تبليط الطرق وتجميل المناطق كإقامة الحدائق وملاعب الأطفال وكذلك تحسين خدمات الاتصال ومشاريع الصرف الصحي وإنفاق السواح وغيرها.

■السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي الوطني والاعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع بما تتيحه من أشكال التآلف والتعارف.

■يعتبر الوعي السياحي أحد العوامل المهمة في رفع الوعي الاجتماعي عند السكان، من خلال الزيارات والرحلات التي تؤدي إلى تنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع، مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم ويعملون على تقديمه في أفضل صورة تجذب السواح من مختلف دول العالم.

■إن الرواج الاقتصادي المتحقق من تطور النشاط السياحي له تأثير يعود بالفائدة المباشرة على الارتقاء بالمجتمع، ويقود السكان إلى التمسك بالسلوكيات والقيم الحضارية الجيدة مثل كرم الضيافة وحسن معاملة الغير.

■إن تطوير السياحة وإنشاء المجتمعات الجديدة والالتقاء والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تعزّز التنمية الاجتماعية في المناطق المزدهرة سياحياً.

■السياحة كمصدر مهم للدخل تعتبر قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

■السياحة نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات المختلفة فتؤثر بها سلباً وإيجاباً لأنها تقوم على تفاعل مباشر بين السائح وأفراد المجتمع المضيف.

■السياحة أصبحت مصدراً مهماً من مصادر التغيير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحية نظراً لأن بعض فئات المجتمع التي ترتبط أعمالهم بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أفضل لما يحققونه من مكاسب وأرباح من العمل السياحي.

■السياحة هي وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة.

■السياحة تقود إلى التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة الاحتكاك المباشر بين السائحين وبين أفراد المجتمع سواء في أماكن الإقامة كالفنادق وغيرها أو في المطاعم والمحلات التجارية وأثناء التجول، ويأخذ هذا التطور أشكال مختلفة مثل اكتساب أفراد المجتمع لعادات وقيم سليمة من السائحين كاحترام القوانين والنظام وآداب السلوك.

■السياحة الداخلية تدعم النسيج الوطني للمجتمع بالاحتكاك المباشر بين أبناء المجتمعات المحلية، وتؤدي إلى تماسك الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع وتعمل على تعزيز وحدة التراب الوطني.

■تبنت الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية خلال دورتها الثالثة عشر التي عقدت في سانتياغو عاصمة شيلي مجموعة من المبادئ الأخلاقية للسياحة. وبدورها تبنت الحكومات والمؤسسات والشركات السياحية التي شاركت في منتدى منظمة السياحة الدولي الثالث للبرلمان والسلطات المحلية هذه المبادئ.

إنّ أهم ما جاء في المبادئ الأخلاقية للسياحة هي:

. مساهمة السياحة في تحقيق التفاهم والاحترام بين الشعوب والمجتمعات.

. السياحة وسيلة لتحقيق الإنجازات الفردية والجماعية.

. السياحة عنصر من عناصر التنمية.

. السياحة تستخدم الميراث الثقافي للإنسانية وتساهم في تطويرها.

. السياحة نشاط نافع ومفيد للدول المضيفة ومجتمعاتها.

. السياحة تشجع الاستثمار بالتنمية السياحية.

. السياحة تقوّي الشعور بالحق في السياحة وبحرية الحركات السياحية.

. السياحة تشجع الحفاظ على حقوق العاملين في القطاع السياحي.

استراتيجيات التنمية السياحية

يمكن القول بأنه لا توجد إستراتيجية واحدة للتنمية السياحية يمكن اعتمادها في جميع الدول، ولكن توجد استراتيجيات تقوم على الأسس العلمية السليمة والقدر الكافي من الموضوعية والخبرة السياحية التي يمكن اختيار الأفضل منها بما يتناسب مع الظروف الجغرافية والمناخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والتمويلية الخاصة بالمقصد السياحي وبما يتلاءم مع الطلب السياحي الخارجي والداخلي المتاح أو المحتمل.

ورغم ظهور العديد من الانتقادات التي وجهت للسياحة كقطاع إنتاجي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية فإن الحكم على صحة هذه الانتقادات يتوقف بشكل جاد على النموذج الذي يمكن تبنيه أو الإستراتيجية التي يمكن اختيارها للتنمية السياحية، إذ يمكن تفادي مخاطر وتكاليف التنمية السريعة الخطى غير الخاضعة للقدر كبير من الرقابة التخطيطية.

وبما أن السياحة ترتبط ارتباطاً مباشراً وكذلك غير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من قطاعات الاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة والبنوك والعمران والتأمين والإعلام وغيرها، ولكونها نشاط يعتمد على الخدمات الإنسانية إلى حد كبير فإنها تؤدي إلى زيادة في فرص العمالة داخل البلد بشكل أفضل من غيرها من النشاطات أو الصناعات، وتزيد أهمية هذا الجانب في أوقات الأزمات الاقتصادية بوجه خاص سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة.

ويرى العديد من علماء السياحة والخبراء الدوليين أن الكثير من المتغيرات الكمية والكيفية الناجمة عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية قد سيطرت على العرض السياحي خلال التسعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الطلب السياحي وظهور التكنولوجيا غير المسبوقة. فالتغير في الطلب السياحي يتضمن ظهور أنواع جديدة من العرض السياحي استجابة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونتيجة لزيادة حدة المنافسة بين دول المقصد السياحي، الأمر الذي يوجب اهتماماً أكبر لتحسين مستوى الخدمات السياحية بشكل أفضل. من ناحية أخرى سيحدث اتجاه نحو مزيد من التكامل بين مكونات العرض السياحي في دول متجاورة تشكل مناطق جغرافية موحدة مما يعتبر استجابة للطلب السياحي الدولي وشمول أكثر من دولة واحدة في الرحلة السياحية الواحدة.

لقد ساهمت السياحة بشكل إيجابي في اقتصاديات دول عديدة بشكل أصبحت عاملاً مهماً في التنمية الاقتصادية نتيجة ضخامة عائداتها ومرونة واستخدام تلك العائدات في قطاعات عديدة من الاقتصاد الوطني.

وفي الثمانينات من القرن الماضي ساهمت السياحة بصورة متميزة في التنمية المحلية من حيث استخدامات الأراضي وذلك بإتباع إستراتيجيات تنمية محلية بضمنها حماية الموارد الطبيعية والاجتماعية والحضارية والعمل على زيادة نشاط التفاعلات الاجتماعية والحضارية ورفع مستوى الإدارة المحلية للموارد السياحية.

ويعتبر الرخاء الاقتصادي والإنساني هو الهدف الأساس لكل الجهود التي تستهدف التنمية، ولا يقتصر الرخاء على رفع مستوى المعيشة في المناطق النامية فحسب بل إنه يشمل أيضاً نشر القيم الإنسانية التي تساعد في تحقيق التنمية. ومن هنا تتضح الحقيقة بأن السياحة تحقق رسالة إنسانية عظيمة إلى جانب هدفها الاقتصادي

المبحث الثانى
الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للتنمية السياحية

تعد التنمية السياحية احد اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين اسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لعموم افراد المجتمع.

ان الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع الى تعاظم دورها في التنمية حيث تشجيع الاستثمار في انشاء المشروعات السياحية في اطار الاعفاءات الضريبية على واردات السياحة كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في انشاء مشاريع البنى التحتية في البلاد ويعد قطاع السياحة رائدا في خلق التشابكات مع بقية الفروع والانشطة الاقتصادية حيث الروابط الامامية والخلفية لذلك القطاع.

تأسيسا لما سبق يمكن تأشير اهمية تنمية الصناعة السياحية من خلال:

-1تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الاخرى في الدولة ، متزامنا مع ماتحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية حيث من الايرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع.

-2توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة.. ذلك ان التوسع في صناعة

السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك الى ارتفاع مستوى

الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو انفاق السواح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون اولا من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطه به.

3-زيادة الفرص الاستثمارية المربحة يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي حيث استثمار وتوظيف رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وايجاد الوسائل الممكنة في جذب السواح وادخال افضل انواع التقنيات والتجهيزات وتحسين طرق واداء واساليب العمل وهنا يتطلب اشراف الدولة على صياغة ستراتيجية شاملة احد اهم بنود عناصرها القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية.

4-تحقيق التنمية المتوازنة بين الاقاليم تؤدي التنمية السياحية الى توزيع وانشاء مشروعات سياحية جديدة في محافظات البلاد المختلفة خاصة ان المواقع الحضارية والاثرية والدينية تتوزع بين مختلف ارجاء البلاد من شماله الى جنوبه مما يعني حصول تنمية متوازنة للاقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصاديا من خلال ايجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لابناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الافراد واستغلال الموارد الطبيعية في الاقاليم ، وسيترتب على توزيع الدخول بين المناطق او الاقاليم وتحقيق حالة التوازن الاقتصادي واعادة توزيع الدخل وتنمية وتطوير هذه المناطق باعتبارها اماكن جذب سكاني وبالتالي امكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة الى المناطق الاكثر تطورا اذ تسهم السياحة في انعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها او قربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.

المتخلفة الى المناطق الاكثر تطورا اذ تسهم السياحة في انعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها او قربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.

وعليه نجد ان الاهتمام بهذا القطاع وعده رافدا مهما لعملية التنمية يعد مدخلا للتنمية المستدامة حيث استغلال امكانات الصناعة السياحية وبخاصة الدينية واعطاء الوطن استحقاقاته التاريخية، فضلا عن تنمية وتطوير علاقات البلاد الخارجية بما يحسن من المركز الاقتصادي للدولة باعتبارها مركزاً للثقافة والاشعاع الحضاري والادبي.

5- اما بالنسبة للسياحة الدينية – فتعد موردا اقتصاديا مهما في الوقت الحالي يتعين استيعاب الاعداد المهمة من الزائرين والسواح وايجاد وتهيئة البنى التحتية ومستلزمات الاقامة والضيافة باعتبار ان العتبات المقدسة يمكن ان تسهم في رفد ميزانية الدولة العامة ومن ثم تؤدي الى انتعاش مداخيل شرائح واسعة من المجتمع لما تحققه من نقد اجنبي يسهم في تحقيق مورد من العملات الصعبة يساعد على تحقيق استقرار العملة العراقية وزيادة قيمتها وبالتالي تحسين اسعار الصرف، فضلا عن ان السياحة الدينية لها فعلها الواضح في تشغيل الايدي العاملة وتخفيض حجم البطالة وتنويع مصادر الدخل القومي – من ناحية اخرى يمكن ان تسهم السياحة الدينية في

تنشيط التجارة وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يزيد من حجم التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو دخل الفرد والدخل القومي في قطاع التجارة والخدمات فضلا عن ان هذه السياحة تعد مصدر تعريف بالحضارة العربية والعراقية بالذات وجعلها قادرة على عكس القيم الراقية للدين الاسلامي والمجتمع.

ثانيا : معوقات التنمية السياحية:

تتباين المقومات التي تواجه صناعة السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي والحضاري في دول العالم وفي العراق اكتنفت صناعة السياحة العديد من العقبات والمشكلات التي ادت الى تقلص دور السياحة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورغم ما يحتويه العراق من موارد ومقومات للنهوض بواقع السياحة فان صناعة السياحة لم تلق الاهتمام
المطلوب ، فهناك عدد من المعوقات والتحديات التي ماتزال تواجه التنمية السياحية ينبغي مواجهتها واهمها:

-1الافتقار الى إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وافاق تطورها يمكن ان تؤشر المطلوب على المستوى القومي الإقليمي والمحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والموروث الحضاري وعدم وضوح الرؤية السياحية.

-2ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية مما يقلل وباستمرار من أهميتها في اطار تواضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة او المخطط لها وضعف اداء السياسات العامة في تبني ستراتيجية واضحة المعالم للسياحة.

-3الفقر الواضح في البيانات والمعلومات معلومات والاحصاء السياحي.
حيث غياب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحي.

-4 تواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف او قصور في المرافق الاساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.

-5تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عمل مؤهلة.

-6تواضع الوعي السياحي وتخلف التوعية الشعبية باهمية السياحة لدى معظم المواطنين.

-7ضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي وعدم وصول المطور من الطرق الى كل مواقع الجذب السياحي.

-8 تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق والبحوث والإحصاءات والاعلام السياحي.

-9 انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية الأثرية وعدم كفاية كل من المرافق العامة ونظام معالجة القمامة في اطار انخفاض الوعي السياحي.

-10تقليدية البرامج السياحية وعدم وجودها اصلا مما يقف حائلا دون اطالة مدة اقامة السائح.

-11الاهمال للمناطق الاثرية والمدن الحضرية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير في اعمال الصيانة والترميم واعادة البناء واجراء المزيد من اعمال التنقيب، فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة وجذب السائحين لهذه المناطق.

-12عدم كفاية وسائل الحد من تهريب الآثار والقطع التاريخية أو إرجاعها مما اسهم في تفاقم المشكلة وتقويض معالم السياحة.
تأسيسا لما تقدم ان واقع السياحة والاثار في مصر يشير الى وجود تحديات حقيقية ينبغي مواجهتها فهناك مواقع اثارية مهمة مهددة بالاختفاء فضلا عن الرموز التاريخية العربية والاسلامية والتهديد الامني المستمر للمواقع السياحية الدينية وضياع وفقدان العديد من القطع الاثارية العريقة في القدم وضعف المبالغ المخصصة لنفقات صيانة الاثار التي تعرضت للتدمير، اذ طالت يد الإهمال والتخريب الكثير من المرافق السياحية والاثارية ونجم عنها سقوط وانهيار العديد من المدن الاثارية التي تزخر بالمواقع المهمة التي تمثل منعطفا في التاريخ العربي والإسلامي وعلامة بارزة للحضارة الفرعونية والإسلامية.

ثالثا: المقترحات والتوصيات العملية للارتقاء بواقع السياحة في ظل الاوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة وفي اطار تتصف بها.

مقومات النهوض بالصناعة السياحية لما يدره هذا القطاع من فرص مدرة للدخل وحل مشكلة البطالة والارتقاء بواقع الاقتصاد يمكن تأشير عدد من التوصيات التي يمكن من خلالها تقريب خطط التنمية وعملياتها من الصفة العملية (القدرة على التنفيذ) التي ينبغي ان تتصف بها.

-1تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها وذلك من خلال التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ على الموروث الحضاري (من اثار ومتاحف ومواقع سياحية اثرية ودينية)، لما تشكله الطبيعة من اهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها.

-2تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي وتوفر سبل اقامتها لما تشكله من اهمية وروابط التغذية السياحة.

-3دعم البنية التحتية واستكمال البنية المؤسسية – التشريعية وانفاذ القوانين الناظمة للسياحة.

-4انعاش الترويج السياحي وتنظيمه بما في ذلك برمجة التوعية الرسمية والشعبية، واصدار النشرات السياحية والمجلات، افلام، ادلة، خرائط، فضلا عن تطوير استخدام الوسائل المرئية وكذلك استخدام الممثليات بالداخل والخارج واقامة معارض دورية لامكانات السياحة خاصة ان الترويج السياحي خطواته متمثلة بالمسح الميداني للمواقع السياحية ووضع مخططات عمرانية لتطويرها ودراسات بيئية وملاحظة الكثافة السكانية مما يعني اقتراح انشاء مجلس الترويج السياحي ليأخذ على عاتقه هذه المهمة الامر الذي يتطلب تطوير قاعدة معلومات متكاملة تضمن توافر البيانات الاساسية الدقيقة والمحددة حول عناصر السياحة ومقوماتها.

-5 قيام وزارة السياحة بتحديد وتعيين الفرص الاستثمارية لدعم السياحة وتحفيز وتنشيط دور القطاع الخاص ورجال الاعمال لاجتذاب رؤوس الاموال باتجاه الفرص المربحة وتعظيم الحوافز المالية والاقتصادية في مجال الاستثمار السياحي فضلا عن تطوير التسهيلات الادارية واختصار الوقت والاجراءات اللازمة في اطار من الشفافية لاجازة المشاريع السياحية.

-6الاسراع في ادخال التعديلات على التنظيم السياحي لكي يصبح تنظيم وزارة السياحةوالاثار والهيئات والدوائر التابعة لها في المحافظات او الاقاليم تنظيما عضويا يعمل كنظام ذي اتجاه تسويقي قادر على مواكبة التطور السريع في العلاقات السياحية الدولية ويقتضي ذلك اختيار العناصر الكفوءة والقوى البشرية المدربة والمتخصصة.

-7رصد التخصيصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها ومن خلال اجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والاجنبية بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانات المادية للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة الى المستوى اللائق حضاريا وزيادة

عدد المتاحف الأثرية الإقليمية والتوسع في اعمال التنقيب والصيانة والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القائمة والكشف عن المزيد منها وتوسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في اثراء السياحة في البلاد.

-8تحسين واقع الخدمات السياحية وخاصة أنظمة ووسائل الطرق والنقل والاتصال الداخلية والخارجية.وذلك يتطلب من الدولة دوراً فاعلاً ومؤثراً.

-9تفعيل الأنشطة السياحية واعداد البرامج وبالتنسيق مع مكاتب السفر والسياحة المحلية والدولية واعتماد الترويج والإعلان كأحد أهم عناصر المزيج التسويقي.

-10إقامة مهرجانات سياحية – ثقافية وبصفة دورية في مناطق الجذب السياحي وبالتنسيق مع الجهات والدوائر ذات العلاقة سواء على المستوى المحلي
او الدولي.

-11اعتبار التدريب السياحي عنصرا أساسيا لازما من عناصر التنمية السياحية ويقتضي ذلك التوسع في إنشاء مراكز التدريب السياحي والفندقي لرفع مستوى الخدمات السياحية.

-12العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة واستخدام الاعلام السياحي كأحد المصادر الرئيسة في ذلك، فضلا عن العمل على تحسين الصورة عن السياحة لدى الأجانب بحملة توعية وتثقيف شاملة تتصف بالعلمية بأهمية المواقع الأثرية بما يعكس حضارة وعمقه التاريخي.

المبحث الثالث

دور القانون فى حماية وإحترام الموروث الثقافى والإجتماعى

فى المجتمع المضيف

إن كل فرد أو كل مؤسسة حكومية تتحمل مسئولية حماية المجتمع البشري ، وهذا يقتضي تعليم الناس كبارًا وصغارًا مسئولية الحفاظ على التراث ومراعات تطبيق قوانين حماية الآثار والمعالم التاريخية وأنظمتها وتعليماتها وسياساتها ، بحيث تتحقق المسئولية العامة على

مستوى القاعدة العريضة في أداء الواجب نحو الحفاظ على التراث وقيمه ، كما هو متعارف عليه ، على مستوى العالم كله . ومجتمعاتنا الإسلامية جزء لا يتجزأ من هذا العالم ، ولا ريب أننا قبل غيرنا ملتزمون بدعوة الحفاظ على التراث التي أضحت هاجس العصر ، أو هكذا ينبغي أن نصنع ولقد أًصبح الإهتمام بالتراث في صميم رسالة المؤسسات الثقافية والبيئية المحلية والإقليمية والدولية على اعتبار أن التراث الحضاري هو سجل علاقة البشرية بالعالم وبالإنجازات والاكتشافات الماضية ، وقد تأكد لهذه المؤسسات أن هناك أخطارًا تهدد اليوم قسمًا كبيرًا من هذا التراث في البلدان النامية لأسباب عديدة منها عملية التحديث والتنمية ، كما أن معدل فقدان هذا التراث آخذ في الازدياد.

وإذا ما سمح بزوال المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية فسيعني هذا فقدان معالم مهمة شاهدة على الإبداع في المجتمع ، وخسارة لجذور المعرفة اللازمة لبناء المستقبل ، ومع أن فقدان التراث امر لا رجعة فيه ، فمن حسن الحظ أن بالإمكان تجنبه في كثير من الأحيان ، لذلك فإن الحماية الفعالة والحفاظ السليم لهذا التراث ينبغي أن يستند إلى فهم مسائل التراث الحضاري وإلى تقويم سليم له وإلى اتخاذ إجراءات مناسبة بُغية الحد من الضرر والخسارة إلى أقل حد ممكن.

أ- تقدير أهمية التراث وتحديد عملية الحفاظ عليه:

وقبل أن نتناول أهم الإجراءات التي ينبغي أن تتخذ لحماية التراث والحفاظ عليه فينبغي أن نشير إلى نقطتين هامتين تتعلق بمفهوم الحفاظ على التراث الحضاري فيما يخص المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والأحياء والمدن التاريخية ، وهما تقدير أهمية التراث وتحديد نوع عملية الحفاظ عليه . ليس سهلا تقدير أهمية المعالم التي ينبغي أن تحظى بفرصة الحفاظ عليها فالأمر يحتاج العالم وذوق وخبرة في مجالات عدة كالإلمام بتاريخ الفن وتاريخ العمارة وعلم الآثار وعلوم الهندسة وتخطيط المدن وعلم الأنثربولوجيا وغيرها ، على أنه في مقدمة ذلك لابد من الاتفاق على معايير محددة لابد من توافرها أو توفر بعضها لتحديد أهمية المعلم لغرض تسميته معلمًا تراثيًا بحيث ينطبق عليه مفهوم التراث الذي ننشد الحفاظ عليه ، وتجمع الدراسات في هذا المجال على ضرورة الاستناد إلى أربعة معايير أساسية وهي:

معيار القيمة الجمالية ومعيار القيمة التاريخية ومعيار القيمة العلمية أو البحثية ومعيار القيمة الاجتماعية . فالقيمة الجمالية ذوق سليم وانطباع ملهم يستندان إلى خلفية ثقافية واسعة ، والقيمة التاريخية معرفة عميقة بمقدار ما يعبرّه المعْلم التاريخي عن نشاط إنساني معين أو عن مرحلة تاريخية بوصفه نموذج دالّ لتجسيد صورة صادقة من الماضي . أما القيمة العلمية للمعْلم فتتحقق في الغالب من خلال ما يمكن أن يقدمه من معارف نادرة أو دالة على تطورات تقنية أو فنية تفيد الباحثين ، أما القيمة الاجتماعية فتتجلى من خلال جماع الخصائص التي تضفي على الأثر أهمية اجتماعية معينة كالأهمية الدينية أو الوطنية بحيث يصبح المعلم على سبيل المثال مزارًا لكثير من الناس أو رمزًا للماضي أو عبرة لأولي الألباب.

إن تقدير أهمية التراث عملية نسبية من كثير الأحيان ، وهي محكومة بعوامل عديدة كالوعي والإدارة والإمكانيات والمعرفة ولكنها في نهاية الأمر تخضع لتلك المعايير الرئيسية ، على أن العامل المشترك بينها هو إجماع أهل الشأن عليها ومقدار وعي الناس في مجتمع ما بأهميتها.

إن الحفاظ على التراث الحضاري في مجال العمارة على سبيل المثال لم يعد مصطلحًا قاصرًا يحمل أوجهًا متنافرة وإنما يعني عمليات محددة ينبغي القيام بها ليصبح الأثر أو المعْلم تراثًا محفوظًا وصورة حية تعكس إبداعات الماضي ونشاطاته الإنسانية . ولهذا عمد المختصون إلى اعتبار الحفاظ مصطلحًا عامًا لا يفهم إلا بتحديد نوع عملية الحفاظ التي ينبغي أن تقترن به وسمّوا كلَّ حالةٍ من هذه الحالات تسمية خاصة بها تحدد مستوى الحفاظ ومداه ، وأَبرز هذه العمليات ما يلي-:

١- الحفاظ (PRESERVATION) المصطلح العام وهو يشمل جميع النواحي المتعلقة بحماية المعلم التاريخي أو الموقع الأثري بشكل يحافظ على أهميته الحضارية وتشمل مهمة الحفاظ عملية الصيانة ، وقد تنطوي ، تبعًا لأهمية الأثر الحضاري والظروف المرتبطة به على عمليات أخرى كالوقاية أو الترميم أو إعادة الإنشاء أو التكييف بغرض مُلائَمِة استعمالات أخرى وظروف مستحدثه أو أية مجموعة من هذه العمليات.

٢ -الصيانة MAINTENANCE وهي صيانة الموقع المعني دون تغيير بحيث تؤجل العملية التلف التدريجي ... ويقتصر الأمر على الحماية والصيانة وربما تثبيت البنية القائمة ، مادامت البنية القائمة تعكس القيمة الحضارية المرجوة) الإبقاء ، المحافظة

٣ -الترميمREPAIR وهي إعادة بنية الموقع القائمة إلى حالتها السابقة إذا وجد دليل كاف على الحالة السابقة ، وذلك بإزالة الإضافات أو بإعادة تجميع العناصر القائمة دون إدخال مواد جديدة أو ترميم أجزاء أخرى ومن أجل كشف أهمية الموقع الحضارية (الإصلاح ، إعادة الإنشاء).

٤ -التكييف REHABILITATION وهي عملية تعديل ليوائم غرض استخدامه المغاير لاستخدامه الأصلي . وشرط التكييف أن لا ينتقص بدرجة كبيرة من الأهمية الحضارية للموقع وأن يكون التكييف ضروريًا لإبقاء الموقع في حالة اقتصادية تمكنه من الاستمرار.

ب –التشريعات:

أن مفتاح الحفاظ على التراث الآثاري والشعبي يمكن بادئ ذي بدء في إصدار التشريعات التي تكفل حماية الممتلكات الثقافية المحلية والمعالم التاريخية والأثرية في أماكنها الأصلية وكذلك المنقولة ضمن مجموعات أو في متاحف ملائمة وينبغي أن تشمل التشريعات مسألة الملكية عمومًا وملكية الأرض التي تقع فيها المواقع الأثرية ؛ فملكية الأرض أو حيازتها أو استعمالها لا تكسب صاحبها حق التصرف في الآثار والمآثر الموجودة على سطحها أو باطنها ولا تخوله حق الهدم أو النبش أو التنقيب عن الآثار فيها ، وقد يظن البعض أن ذلك من باب تحصيل حاصل ، غير أن كثيرًا من البلدان تولي موضوع الملكية الفردية أولوية عظمى ، ولا ترى أن يكون التراث بالضرورة كالآثار والمخطوطات والمعالم التاريخية ملكًا للدولة ، وإنما تسعى

الدولة إلى الحفاظ عليها بالتعاون مع ذوي الشأن من المواطنين بالتراضي . ومثال ذلك ما قاله أحد المشرعين الأمريكيين السابقين " : رغم أن حق الفرد قد يحدّ بشدة من قبل حق المجتمع في أمر تنمية الملكية الخاصة أو استعمالها ، إلا أن الفرد في جميع الأحوال مخولا في

أن ينال فرصة الاستفادة الاقتصادية ، بل أن ينال تعويضًا لما يفقده من قيمة ما هو ملكه ، في حالة كون التشريع قد غالى فيما يتعلق بالحق العام. "

ولكن الغالب على تشريع التراث في البلاد العربية والإسلامية ، أو في بعض بلدان العالم النامي هو نسبة كل موجودات التراث إلى الملكية العامة . وعلى سبيل المثال يعرِّف قانون دولة" سريلانكا " الممتلكات الثقافية بأنها " تشمل كل ما يسميه أو يقرر الوزير) المختص (بعد موافقة مجلس الوزراء استنادًا إلى مسوغات دينية أو دنيوية ، بأنه ذو أهمية للآثار أو لآثار ما قبل التاريخ أو للآداب والفنون والعلوم ، ويندرج ضمن واحد من الأصناف التالية:

١ –المجموعات النادرة والعينات من الحيوان والنبات والمعادن وبقايا الأجسام.

٢ –أي ممتلك ثقافي) أ (يتعلق بالتاريخ ، بما فيه تاريخ العلوم والتكنولوجيا والتاريخ العسكري والاجتماعي أو) ب (بحياة القادة الوطنيين والمفكرين والعلماء والفنانين أو)ج (يتعلق بحوادث ذات أهمية وطنية.

٣ –نتائج الحفريات الأثرية أو الاكتشافات الأثرية.

٤ –عناصر تنتمي إلى معالم فنية أو تاريخية أو مواقع أثرية تم نبشها.

٥ –اللقى الأثرية التي يبلغ عمرها أكثر من مائة عام مثل النقوش الكتابية والمسكوكات

والعملات والأختام المنحوتة.

٦ –المواد التي ذات فائدة أنثولوجية.

٧ –الصور واللوحات والرسومات التي نّفذت تنفيذًا كاملا بالعمل اليدوي.

٨ –أعمال النحث والتماثيل الفنية الأصلية.

٩ –أعمال الحفر والطبع وكل ما طبع على الحجر والمعادن المهيأة.

١٠ – المخطوطات النادرة والكتب القديمة والوثائق والرسومات والخرائط والمخططات والمنشورات ذات الفائدة الخاصة.

١١ – الطوابع البريدية وما شابهها.

١٢ – الأرشيفات.

١٣ – قطع الأثاث التي يزيد عمرها عن مائة عام.

١٤ – الآلات الموسيقية القديمة.

ولو أخذنا في البلاد العربية والإسلامية كمصر بهذا التعريف المفصل للممتلكات الثقافية الوطنية لأضفنا إليه الكثير مثل المدن والمساجد والمدارس التاريخية والمنشآت الدفاعية كالحصون والمنشآت المائية كالأفلاج والآبار القديمة ، والفنون والحرف الشعبية المتواترة ، والمنسوجات والفخاريات وأدوات الزراعة وأنواع الحلي وأدوات الطعام " كالحرضات " والأخشاب المنحوتة كالمنابر والسقوف والأبواب والنوافذ وغير ذلك مما تناقله الناس وأضحى مهددًا بالانقراض.

من هنا كان لابد من إصدار تشريعات واضحة وعملية . والمهم في نهاية الأمر هو تطبيق تلك التشريعات ، وأهم تلك التشريعات التي ينبغي أن تصدر للحفاظ على الممتلكات الثقافية أو التراث هي-:

١ -قانون لحماية الآثار.

٢ -قانون لحماية المخطوطات والوثائق التاريخية.

٣ -قانون للحفاظ على الموروث الشعبي.

٤ -قانون للحفاظ على المعالم المعمارية التاريخية والمواقع التاريخية والوطنية.

٥ -قانون لحماية التراث الطبيعي وهو قانون قد تتنازع إصداره جهات عدة.

هذا بالإضافة إلى المشاركة في توقيع اتفاقية " في سبل تحريم ومنع غير الشرعي من توريد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية - " اليونسكو ، باريس ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ م ، وما توالى عنها من تشريعات واتفاقيات.

ج -تسجيل التراث وتسمية المعالم التاريخية والمواقع الأثرية:

أن من أهم الإجراءات التي ينبغي أن تتخذ في سبيل تطبيق القوانين المحلية في حماية التراث وحتى يمكن على ضوئها تطبيق الاتفاقيات الدولية في استعادة الممتلكات الثقافية والاستفادة منها هو تسمية الأثر وتسجيله وتوثيقه ، فبدون أن يكون للأثر اسم أو بطاقة هوية ، فإنه يصعب متابعة المخلفات أو السرقات أو التهريب أو معرفة الأثر والمادة التراثية المفقودة ، وتسجيل المادة التراثية في السجل الوطني للتراث الثقافي هو من أقوى الأدلة لتثبيت الحيازة العامة ، أو لاستعادة ما نقل بدون حق إلى ملكية أخرى في الداخل أو في الخارج ، أن أسم الأثر في سجل التراث الوطني هو عنوانه وهو دليل هويته وهو أول خطوة حقيقية في طريق الحفاظ عليه.

وكما يقال لا تاريخ بدون وثائق فإنه من الجائز أن يقال لا وثائق ولا شواهد تاريخية أو تراثية دون توثيق سليم في أرشيف المؤسسة التراثية التي تقوم بمهمة الحفاظ.

لو طالبنا مثلا بقطعة أثرية ثمينة اقتناها متحف بأمريكا أو أوروبا منذ عهد قريب ، وكانت قد أخذت من موقع تعرض للنبش من قبل تجار الآثار من المواطنين وهُرِّبت إلى الخارج ، فإنه ليس من السهل الإدّعاء أن هذه القطعة قد عُثر عليها في البلد المعني ، مادامت غير مسجلة أصلا في سجل التراث الثقافي الذي ينبغي أن يكون بمتناول المهتمين والعلماء ومنشورًا ولو بنسخ قليلة . إذ لا يكفي أن نتعرف

إلى القطعة بأوصافها وسماتها المحلية ، لأن بعض الآثار كما قد يقال ، نقلت في الأزمان السابقة إلى مواطن أخرى غير موطنها الأصلي ، وهو إدّعاء جائز وقد يسقط الحق بالتقادم.

أن التراث الذي وصل إلينا من خلال شواهد مادية أو حية يحتاج إلى سجل يحقق هويته ، وإلا تعرض للضياع والإتلاف . ويتألف سجل التراث في العادة من نظام توثيق يحوي برامج عدة للتدوين والتحليل والمتابعة ، وأهم أوليات هذا العمل هو التصوير والرسم وجمع المعلومات ، أما أهم خواتمه فهو كاتلوج شامل ، يسهل إعداده بالكمبيوتر اليوم ، وينشر مفصلا ومصنفًا بحسب مركبات التراث . ويقوم إعداد هذا السجل عادة على معايير معينة يؤهل بموجبها المعْلم التاريخي أو المادة التراثية لتسميته ضمن السجل مثل : الأصالة الثقافية ، القيمة الدينية ، والطابع المميز للشخصية المحلية ، والصلة بالأحداث التاريخية الهامة ، أو بالشخصيات التاريخية ، الآداء الفني أو المعماري الرفيع ، الإضافة الملحوظة إلى المعارف الثقافية ، وأخيرًا وليس آخرًا التقادم الزمني)

ولذلك فإن إغفال تسجيل ذلك المعْلم التراثي قد يتسبب في طمس ملمح من ملامح الشخصية المميزة لأصحابه ولقد تسبب إغفال الأمريكان في العصور الحديثة لتسجيل تراث الأمريكيين الأصليين في طمس الكثير من ملامح هويتهم ، إلا أن احتفاظ الهنود الحمر بعناصر تراثهم ، وتناقله في أحيان كثيرة سرًا بينهم ، كما هي الحال بالنسبة لشعائرهم الدينية ، قد مكنهم من الصمود طويلا ، ليس ضد محاولات طمس هويتهم فقط ، وإنما ضد محاولة إفنائهم.

وهم اليوم يحاولون الحفاظ على تراثهم بأيديهم وبمعاييرهم هم ، حتى لا يتعرض تراثهم للتشويه مرة أخرى ، خاصة أن تركوا غيرهم يفسر تراثهم ويحدد ما ينبغي الحفاظ عليه ، على أنه من المفيد أن نؤكد هنا على أن الإهتمام بإعداد سجل للتراث لا ينبغي أن يقف عند إصداره . فالسجل أداة ، ولا تحصل الفائدة منه إلا باستخدامه باستمرار . هو سجل لحفظ التراث فعلا ولكن الحفاظ كما سلف الذكر ، ليس مجرد الخزن في قبو الماضي وإنما هو الاستعمال الحي من أجل الحاضر.

د –شرح التراث والتوعية به:

أن ضعف الوعي التراثي لدى الناس وجهلهم به سبب رئيسي من أسباب اندثاره وضياع الكثير من عناصره ، ولهذا يجب أن نعمل على تعميق الوعي بالتراث حتى نوحد الصلة بين المواطن وتراثه ليقوم عن قناعة وإدراك بالحفاظ عليه والدفاع عنه . وبدون تفسير التراث للناس وتوعيتهم بأهميته لا يمكن أن تحقق معادلة الحفاظ لديهم : وهي أن وعي المواطن بحماية التراث هي حماية لذاته وهويته . وهي معادلة تبدو عليها سمة المثالية ، ولكن هكذا ينبغي أن نفهم التراث ، أن يؤمن الناس بأن الحفاظ عليه هو من " الصالح العام " وأنه على كل مواطن أن يسهم بما يقدر عليه لخدمة الصالح العام ، وأن حماية التراث وصيانته من الأمور التي لا تكفي أن يعهد لها إلى أجهزة ومؤسسات حكومية متخصصة . كما أن التشريعات مهما بلغت من الحكمة والشدة لا يمكن أن تحل محّل الوازع الأخلاقي ومحلَّ الولاء للهوية الثقافية في ردع المواطن عن إتلاف المواد التراثية ، وفي حثه على حمايتها . إن حماية التراث في حقيقة الأمر مسئولية جماعية ، وتتجاوز الجهات الرسمية إلى المواطن ، وإذا كانت الدولة رسميًا هي المناط بها ، باسم الشعب مسئولية الحفاظ على التراث الوطني ، إلا أن المسئولية الأخلاقية تقع بالدرجة الأولى على المواطن . وحتى يعي المواطن المسوؤلية هذه ينبغي أن تتوفر له برامج تعليمية طويلة المدى تفسر له هذا التراث وتربيه على حبه والإهتمام به ، وتساعده على تحمل تلك المسئولية التي قد لا يكون واعيًا بها إلا قليلا . وإيجاد هذا

الوعي لديه يتطلب العمل على نشر الوعي التراثي بكثافة وعلم وصدق وصبر ومتابعة ، بحيث يصل إلى شتى فئات المجتمع بمختلف أعمار أفراده . وإذا كان التراث يبدو قريبًا من الناس) إذ هو في واقع الأمر منهم وإليهم (إلا أنه في المرحلة الحرجة من نهضة الأمم وتقدمها ، حين تزداد مطالب السوق وتتسع مشروعات التنمية ، ويكثر الغزو الثقافي ، ينسى الناس أنفسهم ويغفلون عن ماضيهم وينشغلون بحاضرهم . وهناك يخضع التراث للمضاربات العقارية ويتخذ من التراث كالآثار والمخطوطات وبعض منتجات الموروث الشعبي الأصلية سلعة لجمع المال بل سوقًا للتجارة والتهريب . ويصبح الإعتداء على المواقع الآثارية والمعالم التاريخية وأتلافها من سمات الحياة المعاصرة ويمثل الوجه القبيح لها . والنتيجة أتلاف وضياع عناصر هامة من تراث الأمة في وقت قصير ، وفي غفلة من غفلات التاريخ المعاصر.

ولهذا فإن برنامجًا طويل المدى تربويًا وتعليميًا لنشر الوعي الآثاري بين الناس حكومة وشعابًا ، من أولويات العمل الثقافي ، ومهمة عاجلة يتطلبها إنقاذ ما تبقى من التراث الذي تتهاوى قيمه تحت ضربات معاول " الحداثة " المصطنعة . وربما كان أهم ما يمكن أن يضمه هذا البرنامج ما يلي:

١ –التوسع في إقامة المتاحف في شتى المناطق ، واعتبار المتحف مدرسة تجسد العلاقة والتفاعل المستمر بين التلميذ وطرف من تراثه ، ويعوِّد منذ الصغر على مشاهدة الآثار ومواد التراث الشعبي وتربيته على معاودة النظر إليها أو الاستماع إلى أصواتها ، ليكتسب التذوق الفني المطلوب ويتلقى المعرفة التراثية اللازمة.

٢ –نشر وتوزيع المطبوعات التراثية بصورة مستمرة ومنتظمة دون إغفال النشرات الشيقة الجذابة ، وتخصيص صفحات بالتراث في الصحافة اليومية والأسبوعية والمجلات ، والإكثار من المواد التلفزيونية والإذاعية كالندوات والبرامج التراثية المفيدة من ضمن برامج الأطفال.

٣ –التوكيد على دور الجماهير في الحفاظ على التراث وتسخير التراث وقيمه في خدمة الجماهير . ودعوة المؤسسات الشعبية وأجهزة الحكم إلى العناية بالتراث باعتباره ملكًا للأمة ومسئولية شعبية . كما ينبغي أن تنشأ جمعيات بمبادرات شعبية للدفاع عن التراث وحمايته والتعريف به ، على غرار الجمعيات الوطنية غير الحكومية التي تتخذ من مظلة عالمية لها ICOMOS . المجلس الدولي للمعالم التاريخية والمواقع

٤ –تعميم التشريعات الخاصة بالتراث وتوزيعها في شتى مرافق المؤسسات الحكومية والشعبية وعلى امتداد الوطن بحيث يعرف المواطن حقوقه وواجباته في هذا الخصوص.

إن تطبيق المواطن لقوانين التراث وتعاونه مع الجهات المختصة والإبلاغ عن موقع أثري أوُلقية تراثية أو الامتناع عن بيع أو تهريب أي قطعة تراثية أو مخطوطة لديه ، من الأمور التي تسهل على الجهات المختصة اتخاذ الإجراء الصحيح في الوقت المناسب للحفاظ على ذلك الموقع أو تلك المادة التراثية ، ووضعها في مكانها اللائق ، بالسجل التراثي أو المتحف المخصص ، بدلا من أن تصبح سلعة في أيدي لصوص الآثار وشبكات تهريب التراث.

٥ –تشجيع كل قرية ومدينة ومحافظة بإبراز كل ما لديها من معالم تاريخية وموروث شعبي تتميز به عن غيرها ؛ ومبدأ وحدة التراث لا يعني إغفال تنوع ألوانه ، ومن الحقوق الإنسانية أن يتمتع كل فرد بحق الحفاظ على ما يمثل شخصيته من تراث سواء على مستوى القرية أو المدينة أو البلد أو الوطن الكبير . وقد يكون الملمح التراثي لقرية ما بسيطًا ومتواضعًا ، في معيار أهل المدينة ، ولكنه بالنسبة لسكان أهل القرية هو تراث عظيم وهام ومن حقهم أن يبرزوا ذلك الملمح من تراثهم والذي هو تراث الجميع في الوقت نفسه.

ومن واجبنا ان نهتم بذلك وأن نعطيه حقه من الاحترام . ويذكر فى هذا الصدد أن مسؤول من (بيرو) في أمريكا اللاتينية وهو يقدم شكوى لتعرض مجموعة من المنسوجات المحلية للتهريب من بلاده إلى بلد مجاور ، وتبين من حديثه أنها منسوجات حديثة نسبيًا وكانت تصنع في بلدة ما ، وبها أشتهر أهلها ، فالتفت إليه أحد كبار المشتغلين بالتراث في البلاد العربية وقال " : ما هذا ! أيشكو ضياع أقمشة لا يزيد عمرها عن سنوات ونحن لا نشكو ضياع عمائر وأدوات تراثية يعود تاريخها لمئات السنين أو قل آلاف السنين ؟ " ثم قال " :لقد صغر في عيني لصغر مطلبه وعندما سأله _ لماذا صنع ذلك ؟ " ولما سأله ، أجابه المسؤول من بيرو بأن هذه المنسوجات هي الشاهد الوحيد على أن تلك البلدة ، التي لم تصلها الحياة الحديثة إلا من عهد قريب ، كانت موئلا لقوم من أقوام أمريكا اللاتينية الذين انقرضوا ولم يبق منهم إلا سكان تلك البلدة . ولو ضاعت منسوجاتهم تلك التي لم يعودوا يحسنون إنتاجها لضاع أهمّ شاهد على خصوصية أولئك القوم ، والدليل على عراقتهم بين شعوب تلك المنطقة . فهي السمة الحضارية التي عرفوا بها ، ونالوا شهرتهم بين غيرهم بسببها قالها بكل ثقة وكأنه بالنسبة لي يردد قول الشاعر العربي :–

مثل القوم نسوا تاريخهم كلقيط عيّفي الناس انتسابًا

أو كمغلوب على ذاكرة يشتكي من صلة الماضي اقضابًا

أن الحفاظ على التراث لن يتم دون أن تتولى الدولة مهمة ذلك . وفي الوقت نفسه لن تنجح الأجهزة المعنية في الدولة في أداء هذه المهمة إلا إذا كان الشعب في مجمله يعي بأهمية الحفاظ على تراثه . ولن ينحسر الإتلاف للمباني التاريخية والنهب للمواد التراثية إلا إذا انتشر الوعي بين الناس وأصبحت تلك الممارسات من الأمور المنكرة وتصرفات غير مقبولة في المجتمع . بحيث يعمل الجميع على الحد من هدم وتشويه الروائع المعمارية والحد من تجارة المواد التراثية وتهريبها ، ويتعاونون بحماس ومسئولية مع الجهات المختصة فيما تقوم به برامج ومشروعات تهدف إلى الحفاظ . كما ينبغي أن تكثف الجهود التعليمية والتربوية في مجال نشر الوعي التراثي وتتواصل بانتظام ومتابعة ، حتى تصل إلى إحداث التغيير المطلوب في الرأي العام . إن مفهوم التراث مهما أسهبنا في الحديث عنه يكتمل دون مفهوم الحفاظ فقيمة التراث الأساسية تكمن في أنه يمثل موروث الأمة وحكمتها وحسها الجماعي وعامل وحدتها الأساسي الذي ورثته من الماضي وبه تستعين على تشكيل وعيها كامة في الحاضر. وهي لن تفيد منه في ذلك إلى إذا أحست بضرورة التعرف عليه وجاهدت في سبيل البحث عن الذات من خلاله ، وأعدت نفسها لتحمل مسئولية نقله إلى الأجيال القادمة ، وشرط ذلك كله يكون يتحمل مسئولية الحفاظ عليه . وحبذا لو تمّ ذلك في الوقت المناسب ، وقبل فوات الأوان وليس بعد ضياع ما ورثته من تراث كان ينبغي عليها أن تحفظه وتورثه ، إذ لا جدوى في الحديث عن تراث لا نعرفه ولا ندرك أهميته ، ولا فائدة من الكلام عن تراث قد ضيَّعه أهله.

التراث هو ما ورثناه عن الأسلاف وحفظناه وقدّرناه حق تقديره ، وأبدعنا في صميمه ومن ثمّ عملنا على نقله وتوريثه للأجيال القادمة.

إن تعريف التراث ينبغي أن لا يقتصر على تحديده لغة واصطلاحًا وتبيان عناصره المادية والفكرية أو الاجتماعية التي نفترض وجودها كإرث كامن ورثناه عن السلف ، وإنما ينبغي ان يشمل التحديد أهمية الوعي بهذا التراث والحفاظ عليه والتلاقي معه والإبداع في صميمه ، وتوفر إرادة تحمل مسئولية نقله من السلف إلى الخلف ، وكأننا بذلك نتمثل حقًا ما جاء في التنزيل : (فأمَّا الزَّبد فيذهب جُفاء وأمَّا ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) (الرعد)

المبحث الرابع

حماية البيئات الطبيعية فى المقاصد السياحية

فى إطار السياحة المستدامة

يتعرض كوكب الأرض لتحولات خطيرة من الناحية الجيولوجية والمناخ والبيئة، وكل هذا نتج عن تصرفات الإنسان السلبية وعدم احترامه للتوازن البيولوجي وتلويثه للبيئة من خلال أنشطته المختلفة.

إن عمليات المحافظة على البيئة الطبيعية تتطلب إمكانيات مادية وبشرية بإحداث نشاطات مولدة للموارد التي تضمن التمويل الذاتي ومن بينها ما عرف حديثا بالسياحة البيئية التي تعد من أنجح الوسائل للانتعاش الاقتصادي وتسهيل الاتصال بالطبيعة..

إن السياحة البيئية ذات التوازن البيئي ظاهرة جديدة تهدف الى البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للإنسان، فالميزة التي يتيحها تطبيق السياحة البيئية هي ربط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية، وفق معادلة تنموية واحدة، وذلك عن طريق إعداد برامج سياحية تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئيا مع التأكيد على ممارسة سلوكيات سياحية إبداعية ومسلية، دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها..

وهنا يأتي مصطلح الطاقة الاستيعابية بانتشاره الواسع وخاصة بربطه مع العمليات السياحية والممكن تعريفه على أنه عدد الزوار الذي يمكن أن يستوعبه موقع ما دون إحداث تغيرات غير مقبولة على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية أو التأثير سلبيا على استمتاع الزوار بالمنطقة ومن الواضح ضرورة المحافظة على الطاقة الاستيعابية لهذه المواقع الطبيعية والبيئية والأثرية والتاريخية لمنع الضرر العائد من النشاطات البشرية من تزايد استخدام المركبات– على سبيل المثال– التآكل الحاد في الحياة النباتية الصحراوية الهشة.

لذا لا بد من أخذ الكثير من العوامل بعين الاعتبار كجزء من الحساسية البيئية مثل الطاقة الاستيعابية للإقامة في المواقع والبنية التحتية والخدمات وأنماط الزيارة اليومي. أما المعايير البيئية فهي جزء جوهري من الصناعة السياحية، فتطبيقها مهم جدا خاصة للتنوع الحيوي والتي تتحكم بموقع المباني والبنية التحتية لتجنب تدمير الموائل المهمة ومعالجة المياه والفضلات والعمليات العامة للموقع كالنظافة، ولتقليص الآثار السلبية السياحية على التنوع الحيوي يجب تبني مبادئ السياحة البيئية الأساسية مثل حماية المصدر، ودعم المجتمعات

المحلية، ودعم الحماية حيث يمكن تضمينها في معظم الآليات والإجراءات كالسياسات، والقوانين والمعايير والخطط الإدارية ويساعد تبني مثل هذه الآليات على حماية التنوع الحيوي وعلى تحقيق صناعة للسياحة البيئية المستدامة.

والسياحة الحقة هي تلك السياحة التي تبتكر الطرق لجذب ما أمكن من السياح الى مختلف المواقع والعمل على تسويق الأماكن السياحية وتشجيع السياحة الداخلية والخارجية سواء على صعيد السياحة العلاجية أو الترفيهية أو التاريخية أو الدينية .. بما في ذلك السياحة الحضارية المبنية على الإرث الشعبي ومسألة تطوير وتحديث السياحة، واستقطاب ما أمكن من السياح يعتمد في المقام الأول على وجود الإرث الأثري والتاريخي والديني والحضاري.

وسنناقش هذا المبحث من خلال عدة نقاط هى :-

-1تعريف و مبادئ السياحة البيئية.

-2مكونات السياحة البيئية.

-3فوائد تحقيق السياحة البيئية.

-4السياحة والتوازن البيئى.

-5أهمية السياحة البيئية.

-6انواع السياحة البيئية.

--7علاقة صناعة السياحة مع البيئة والمجتمع والاقتصاد.

-8وسائل دعم السياحية البيئية.

-9المحميات الطبيعية و تأثيرها على السياحة الطبيعية.

-10أشكال السياحة البيئية فى مصر.

-11دور المحميات الطبيعية فى مصر على السياحة البيئية.

-12النهوض بالسياحة و سياحة المزارع.

-13التوصيات.

-1تعريف ومبادئ السياحة البيئية:

أ-التعريف:

تعرف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها " السفر الى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي الى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضاراتها ماضيا وحاضرا ". ويعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية، لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة الى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة.

إن الإرهاق الذي يسببه أسلوب الحياة اليومية والاشتياق الى مصاحبة الطبيعة عن طريق عشاق الطبيعة والذي بدوره جعل الطلب على السياحة البيئية يتزايد خاصة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية والهند وإندونيسيا، لتصبح المناطق المحمية تحتل حوالي ٥% من فضاءات الكرة

الأرضية موزعة على ١٣٠ دولة، وعلى سبيل المثال، توجد بقارة أمريكا الجنوبية حوالي ١٠٠٠٠٠كيلو متر مربع من المناطق المصنفة بالخضراء، وفي ألمانيا توجد حوالي ٣٣ محمية مساحتها حوالي ٢ مليون هكتار.

و تعريف المحميات من قبل الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة:(١٩٦٩)هي الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية لم تعرف التغيير بسبب الاستغلال البشري والتي بدورها تعطي فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي والتربوي والترفيهي أو التي توجد بها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة.

هي الأقاليم أو المناطق التي اتخذت فيها السلطة المخولة إجراءات منع أو خرق أو تجاوزات في الاستغلال لكي تحترم الوحدات الأيكولوجية والجيومورفولوجية أو الجمالية التي بررت تأسيسها،هى المناطق التي يسمح بزيارتها بشروط لأهداف ترفيهية أو تربوية أو ثقافية.

ويجب التفريق بين السياحة البيئية والسياحة المستخدمة للبيئة فالغوص لمشاهدة الشعاب المرجانية وسياحة السفارى فى الصحراء هى نشاطات سياحية تستخدم البيئة ولكنها ليست بالسياحة البيئية إلا إذا خضعت لشروط السياحة البيئية.

تعرف السياحة البيئية: بأنها ذلك النوع من السياحة الذى يترك أقل تأثير ممكن على البيئة ويساعد على دعم السكان المحليين وكذلك الحفاظ على الحياة البرية والموائل الطبيعية وذلك فى كافة الأنشطة والمنشآت التى تعتمد بدورها على استخدام المواد الطبيعية فى كل مناحى الحياة فيها بداية من الإنشاء وحتى الاستخدام اليومى.

ب-مبادئ السياحة البيئية:

لقد وضعت الكثير من دول العالم مبادئ عدة للسياحة البيئية وشروطاً لممارستها منه:

-توفير مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي للمنطقة .

-ادارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوى بطرق مستدامة بيئيا.

-وضع قوانين صارمة وفاعلة لاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت.

-دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم.

-التعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بتعاون مختلف القطاعات المختصة بالسياحة والبيئة معا.

-تقليص التأثير على البيئة بحساب الزائرين بناءاً على الطاقة الاستيعابية للمكان.

-بناء قاعدة من الوعى والتقدير لدور البيئة والثقافة المحلية.

-التعامل بمبدأ الضيافة لا صيغة بائع الخدمة والعميل.

-توفير دعم مادى مباشر لجهود صون الطبيعة.

-توفير فرص الاستثمار والعمل لرفع المستوى المعيشى للسكان المحليين.

-احترام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان واتفاقيات حماية العمال.

أما الإجراءات العملية لتنظيم السياحة البيئية فلها معايير عدة منها:

احترام القوانين المحلية والإقليمية والعالمية المتعلقة بقضايا البيئة والمحافظة على التراث الحضاري*.

مراعاة القدرة الاستيعابية وعدم تخطيها*.

تنمية الوعي البيئي للسكان المحليين*.

اختيار وسائل النقل الغير ملوثة للبيئة*.

تشجيع إعادة التدوير وإعادة التصنيع والزراعة العضوية*.

-2مكوّنات السياحة البيئية:

إن أهم عوامل ومكوّنات عناصر السياحة البيئية هي التالية:

•العوامل الطبيعية الإيكولوجية: وتضم العناصر والأنظمة الحيوية، وتلك التي تقدّمها الطبيعة كليّاً، مثل سطح الأرض وما عليه من جبال ووديان وغابات ومغاور وأنهار ومحميات وصحارى، وأنواع المشاهدات والخبرات الواسعة المتضمنة فيها، او التي عمل عليها الإنسان مثل الحدائق والمنتزهات.

•العوامل المناخية: أي الفصول المناخية وما تقدّمه من عناصر وإمكانات وتحوّلات في الصيف أو الشتاء، في الربيع أو الخريف، وبحيث تتحوّل هذه العناصر الى مكوّنات سياحية كبرى، من مشاهدة الغروب على شاطىء البحر أو ممارسة التزلج على الثلج في الجبال اللبنانية، أو السهر مع النجوم في الصحراء بعيدًا عن كل إنارة.

•العوامل البيولوجية: مثل الثروات النباتية المتنوعة، من أزهار، وأشجار، ونباتات، ومياه معدنية، إلى الثروة الحيوانية والسمكية، من طيور وأسماك وكائنات بحرية وبرية مختلفة.

•مراقبة الطيور) Bird Watching المقيمة والعابرة): وتعتبر مرفقاً سياحيًا بيئيًا جديدًا مهمًا، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط. فالمنطقة، ولأسباب جغرافية ومناخية، هي مقر لسلالات وأنواع طيور خاصة بها، كما إنها ممر تقليدي لحركة الطيور المهاجرة بين الشمال (ذي المناخ القارس شتاءً) والجنوب (ذي المناخ الحار صيفًا). تشكّل ممرات عبور أو مرور الطيور بابا سياحيًا إضافيًا يطلبه المهتمون والعلماء وهواة النوع. وتكثر مواقع مراقبة حركة الطيور المهاجرة على طول الشاطىء المتوسطي الشرقي أو على خط الهجرة الداخلي عبر وادي البقاع، جدير بالذكر ان دولاً مثل عُمان بدأت تكتسب سمعة عالمية في هذا الحقل.

•مراقبة النجوم في السماوات الصافية لبلدنا والبلدان العربية الأخرى في مقابل سماوات دول الشمال التي تحجبها الغيوم في غالب أيام وليالي السنة، وبعيدا عن حواضر التمدّن حيث تحجب الأنوار الإصطناعية ضوء النجوم. تقدّم سماوات الصحارى والمناطق النائية من بلداننا عنصر جذب سياحي بيئي مطلوب بكثرة بين السيّاح القادمين من دول الشمال، وعلى سبيل المثال فقد استحدثت سلطة السياحة في دُبَي مناطق في الصحراء لهواة هذا النوع من السياحة.

•العوامل الثقافية المادية: المواقع والآثار المصنّفة تاريخية (القديمة أي ما قبل سنة ١٧٠٠) او الحديثة، في وسعها ان تكون عوامل إيجابية متجاورة أو ضمن المحيط البيئي. فالقصور أو القلاع غالباً ما يحيط بها محيط بيئي من حدائق ومياه وأحيانا محميات هي إطار صالح لتنمية الموارد البيئية من نبات وطيور. كما يمكن في حدود معينة استخدام القلاع والصور والأديرة والخانات بمثابة نزل أو بيوت ضيافة للسياح البيئيين.

•العوامل الثقافية غير المادية: وتتكوّن من تاريخ وديانات ومعطيات السكان المحليين، وطبيعة مجتمعاتهم، وأنظمة عيشهم وأزيائهم وفولكلورهم ولغاتهم وطقوسهم وعاداتهم وما إلى ذلك من عناصر جذب قوية لسيّاح اليوم.

•عوامل الرياضة والتسلية البيئية او شبه البيئية: وتضم رياضات كثيرة مثل المشي، الركض الخفيف، التسلّق، السباحة، المشي في الليل، المشي في الثلج والتزلّج الثلجي والمائي والتجذيف، وسواها من الرياضات التي تقوم على فكرة التمتّع بتقديمات الطبيعة. كذلك شبكات التسلية وحل الأحاجي والبرامج التي تجمع التربية الى التسلية في الطبيعة ومن ضمنها التزلّج الثلجي في الحدود التي لا تؤدّي الى تدمير المحيط الطبيعي.

•بعض السياحات البحرية والنهرية الصديقة للبيئة او غير المؤذية لها، مثل السباحة والغطس والكاياك ومراقبة البيئة البحرية وسواها.

•التخييم واختبار العزلة ةالإستقلالية لفترة ما.

•مشاركة المجتمع المحلي نمطه المعيشي لفترة ما، وبخاصة في السكن والطعام والطقوس، واحيانا في منازل تقليدية حقيقية او مركبة.

•الإحتفالات والمناسبات: مثل المهرجانات والمناسبات والأعراس والمراسم الشعبية والمعارض الحرفية والغذائية والفنون وسواها وهي باب تنموي– اقتصادي نظيف يفيد منه السكان المحليون في المواقع البيئية او جوارها، والذين يحرمون غالبا من فرص النشاط التجاري الكثيف اسوة بما تقدّمه أنماط السياحة التقليدية من مقاهٍ ومطاعم ودور لهو وسواها.

•المتاحف والمعارض الفنية، الدائمة والموسمية، والتي تقدّم خبرات ومشاهدات ثقافية وتراثية جميلة، غير مؤذية للبيئة، بل في وسعها أن تكون مدخلاً لتعريف السياحة بثقافة وبيئة وناس المنطقة التي يقصدها.

•فنادق بيئية أو أماكن ضيافة بيئية أو شبه بيئية متخصصة، بهدف التمتع بالهدوء والعزلة، أو لهدف استشفائي أو لأغراض تربوية وفنية، وقد شاع احيانا نمط السكن التقليدي معامل جذب سياحي.

•أنشطة علمية بيئية، دائمة او لفترات محددة، كالتعرّف والمشاركات الحيّة والإنتربولوجية في مختبرات او في الحقل – ولا ننسى ان طريقة عمل الإثنولوجي هي العيش في المجتمع المحلي دون تغيير طبيعته.

•إحياء أو إعادة تركيب ممارسات تراثية منقرضة، او في طريقها الى الإنقراض، مادية او غير مادية مثل القرية الفرعونية، القرية الفينيقية، خيمة الشعر، الخ.

•التصوير على أنواعه، ومجاله الاوسع كان دائما الطبيعة.

•زيارة المعالم البيئية المجاورة مثل محمية أرز الشوف وحرج الصنوبر في منطقة ضهور الرملة في قضاء جزين وشلال مدينة جزين، والمعالم الأثرية المجاورة متل قلعة نيحا الشوف، وقصر بيت الدين، ودير القمر، وآثارات صيدا والصرفند وصور وقلعة الشقيف.

3-فوائد تحقيق السياحة البيئية:

يتضح من خلال هذه التعريفات وكيفية التعامل مع المواقع السياحية وتصنيفها كمحميات طبيعية للسياحة البيئية، الاتفاق والإلحاح على أهمية المحافظة على البيئة الطبيعية واستغلال السياحة البيئية لما لها من فوائد علمية وثقافية و اقتصادية.

الجدير بالذكر أنه على الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملاً جاذباً للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها والحياة الفطرية ، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها.

لقد غدت السياحة المستدامة منهجاً وأسلوباً تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية ، وعلى غير ما يعتقد الكثير فإن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة لا يعد مكلفاً من الناحية المالية، فله عائده المعنوي والمادي ، ويعود بالربح والفائدة على المؤسسات السياحية.

إن تطبيق مفهوم الاستدامة السياحية يعتمد على ثلاثة جوانب هامة:

أولاً: العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية.

ثانياً: البعد الاجتماعي، على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه.

ثالثاً: البيئة، حيث تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور.

و ايضا تحقق المناطق السياحية فوائد اقتصادية وتنموية ومزايا عدة منها:

-1خلق فرص العمل من إنشاء للمرافق السياحية وإعداد المرشدين السياحيين وتنوع الاقتصاد المحلي في المناطق الريفية.

-2تدعيم التواصل الثقافي والتفاهم بين الشعوب.

-3خلق المرافق الترفيهية.

-4حماية التراث الطبيعي.

-4السياحة والتوازن البيئى:

السياحة البيئية ذات التوازن البيئي ظاهرة جديدة تستوجب البحث والدراسة للعديد من العناصر ومنها:

-1التأمل في الطبيعة.

-2دراسة النباتات.

-3التعرف علي الانواع المختلفة للحيوانات.

-4كيفية توفير الراحة للانسان.

-5محاولة ربط الاستثمار والمشاريع الانتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة.

-6دراسة التنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية.

-7اعداد برامج سياحية تعتمد علي توجيه العملية السياحية الي المواقع ذات الطابع البيئي مع التأكد بممارسة سلوكيات سياحية دون المساس بالبيئة المحيطة أو التأثير عليها.

فالسياحة والبيئة هما قطاعان يكمل كل منهما الاخر من حيث الرؤية والاهداف، فالبيئة السليمة هي المناخ الملائم لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، والسياحة المستدامة تركز علي وجود تخطيط بيئي سليم.

و لعل أهم عنصر تقوم عليه السياحة البيئية هو عدم احداث اخلال بالتوازن البيئى الناتجة عن تصرفات الانسان والتى تكون متمثلة فى تصرفات السائح فى حالى السياحة البيئية ، وما قد يحدثه من تلوث قيها ومن هنا ظهرت علاقة آخر و لكن بين السياحة البيئية ككل و بين مفهوم التنمية المستدامة ، حيث تعتبر التنمية أحدى الوسائل التى ساهمت فى استنقاذ موارد البيئة وايقاع الضرر بها واحداث التلوث

فيها.

وتنطوى السياحة على ابراز المعالم الجمالية للبيئة فكلما كانت البيئة نظيفة و صحية كلما ازدهرت السياحة و انتعش الاقتصاد ، و لكنه بالرغم من الجوانب الايجابية للسياحة البيئية الا انها قد تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر التلوث فى البيئة و التى تكون من صنع الانسان لذا فأنه لا بد من تحقيق التوازن بين السياحة و البيئة من ناحية و بينها وبين المصالح الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية أخرى.

طرق حماية الموارد البيئية من خلال حفظ الاستقرار والتوازن البيئي ووقايتها من الانقراض:

إن السياحة كغيرها من قطاعات التنمية حيث أصبحت صناعة رئيسية على نطاق عالمي وتستأثر باهتمام العام والخاص بشكل متزايد خلال العقدين الماضيين لما لها من دور هام وفعال في حماية السمات والمادة البيئية والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والحياة البرية والبحرية.

ورغم أن الترفيه والسياحة هما الهدفين الأساسيين، إلا أن المناطق الطبيعية أصبحت أحد عوامل الجذب السياحي.

وتشكل المناطق الطبيعية الأساس للسياحة الأيكولوجية من سياحة بحرية وسياحة برية، وقد دلت الدراسات التي أجريت حديثا على أن السياحة الأيكولوجية تدر موارد مالية مباشرة تفوق صيانة الرياض وتنميتها.

فالهدف الرئيسي من السياحة الأيكولوجية هو الرقي والتقدم بمستويات المعيشة للمجتمع المحلي ولتحقيق هذا الهدف يجب العمل على تحقيق الحفاظ على جاذبية الطبيعة والبيئة، وإنجاح العمل بالسياحة البيئية وتطويرها لتصبح حرفة لأبناء المجتمع المحلي المحيط بالمواقع البيئية، والعمل على تحسين وسائل الاستقبال والضيافة السائحين، وتنمية الوعي وتطوير الأداء ومراقبة تصرفات السائح نفسه وإرشاده للمحافظة على هذه المواقع الحيوية الطبيعية والمرافق العامة لخدمة السياحة. إن السياحة البيئية تعتبر نشاط تجاري كبير، فقد أصبحت صناعة رئيسية على النطاق العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نموا متواصلا. فقد زاد عدد السياح على المستوى الدولي الى ثلاثة أمثاله خلال العقدين الماضيين، وارتفعت حصائل السياحة الدولية من ٢٢ مليار دولار تقريبا في السبعينات الى حوالي ٣٠٠ مليار دولار في التسعينات، إن السفر والسياحة تعتبر أكبر مصدر للعمالة في العالم، فقد استأثرت بمبيعات بلغت نحو ١٩١٦ مليار دولار في عام واحد فقط. وتلعب السياحة دورا هاما في تشجيع الدولة على حماية المواقع التاريخية والأثرية والحفاظ عليها، فهناك نماذج كثيرة على عمليات الإنقاذ للمعالم الأثرية وترميمها مثل إنقاذ معبد أبو سنبل في مصر، وبرج بيزا المائل في إيطاليا..... وغيرها من الآثار التاريخية والفنية؛ فالمشاريع السياحية تساهم مساهمة فاعلة من الناحيتين البيئية والاقتصادية في تحسين نوعية حياة السكان ورفاهيتهم.

5- أهمية السياحة البيئية:

السياحة البيئية لها أهمية خاصة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها والتي تنبع من طبيعة الممارسة ويمكن التعرف على أهم الجوانب في النقاط التالية:

- المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلاً من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة.
- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها، أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته.
- توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة

الانسان حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة الغير معقدة.

•الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية المتمثلة في المجال الاقتصادي الآمن حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم وبالتالي يمكن الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق التنمية المستدامة بما يمكن تحقيقه من العوائد والارباح، توفير فرص العمل والتوظيف للعاطلين، تنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، تحسين البنية التحتية و زيادة العوائد الحكومية.

•الأهمية السياسية للسياحة البيئية المتمثلة في الأمن البيئي بعدم تعرض الدول لإضطرابات بسبب عدم رضا الأفراد عن التلوث أو الإضرار بالبيئة ويتم تصحيح ذلك بالسياحة البيئية.

•الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية حيث تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع حيث تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطراب إجتماعي.

•الأهمية الثقافية للسياحة البيئية القائم على نشر المعرفة وزيادة تأثير المعرفة على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية ونشر الثقافة المحافظة على البيئة والمحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني، وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية والعمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والآداب والفلوكلور وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية.

•الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية حيث تعد نشاطا انسانيا تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان حيث تقدم له العلاج من القلق والتوتر وتوفر له الراحة والانسجام واستعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلي والعاطفي وصفاء النفس وعلاج لأمراض العصر.

السياحة البيئية "البرية والبحرية": يتسع مفهوم البيئة البرية ليشمل كافة الموجودات الكائنة على اليابسة، وبالنسبة للسياحة، تعني المساحات البرية التي تشكل نقاط جذب سياحي كالمسطحات الخضراء والصحاري والينابيع والأنهار والجبال والبحيرات والبراري والمحميات الطبيعية وما تحويه من حيوانات ونباتات بالإضافة إلى الموجودات الثقافية من آثار تاريخية أو مكونات صخرية أو ترابية أو رملية على سطح الأرض.

-6الآثار السلبية للسياحة البيئية-:

بالرغم من تواجد الآثار الايجابية للسياحة البيئية الا انه توجد آثار سلبية لهذا النوع من السياحة فأكدت دراسة علمية حديثة ان السياحة البيئية لها جوانب سلبية عديدة، وتعاني منها المخلوقات البحرية بشكل كبير وعلى رأسها الدلافين والحيتان، وأن الانشطة السياحية تؤثر على الدلافين والحيتان وأسماك القرش بشكل كبير، حيث تؤثر اصوات القوارب، وتدفع الضوضاء التي تسببها القوارب تلك الكائنات البحرية الى رفع نبرة اصواتها التي تستخدم في التواصل مع بعضها البعض والى زيادة شعورها بالتوتر والقلق، مما يؤثر على اتزانها النفسي ودعت دراسة الى ترشيد تلك الرحلات البحرية مما يحول دون تأثر تلك المخلوقات سلباً علي السياحة البيئية. الجدير بالذكر أن العمل على نشر الثقافة البيئية فضلاً عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي سواء لدى الأفراد أو الأجهزة الحكومية هو ما يقتضي ضرورة توضيح مفاهيم وأسس ومبادئ الفكر البيئي في نفوس شرائح المجتمع منذ الصغر فاحترام البيئة يجب ان يكون شعوراً داخلياً لدى الجميع فضلاً عن قيام المسؤولين بنشر الثقافة البيئية والتعليم والتوجيه لأن حماية البيئة وحماية الأفراد هدف عام يجب ان تسعى إليه المجتمعات للعيش في بيئة آمنة ونقية.

والإمكانيات مع تضافر الجهود لمحاربة جميع المظاهر السلبية التي تجر إلى الإضرار بمنظومة البيئة ومفرداتها وتطبيق كافة المعايير البيئية عند

إنشاء وتجهيز مشروعات المنتجعات والمدن والقرى السياحية حتى تصبح السياحة البيئية واضحة وصريحة وجزءاً من فلسفة المشروع، ومحاولة التقليل من زيادة الملوثات البيئية وحث الإدارات ذات الوظائف البيئية على دعم السياحة البيئية والعمل على زيادة نمو الوعي البيئي في مجال السياحة بصورة متسارعة ومتطورة نظراً لوجود قصور في الوعي البيئي في مجال السياحة، بل ويجب ان تكون هناك أهداف محددة ومرغوب فيها ومطلوب تحقيقها من خلال استراتيجية أو إطار عام أو سياسات يمكن اتباعها لتحقيق هذه الأهداف وتأكيد العلاقة الترابطية بين السياحة والبيئة فكلاهما خطان متوازيان يسعيان إلى تحقيق التفاعل والترابط فيما بينهما والعمل على إيجاد جائزة لأفضل منشأة حكومية أو خاصة في كيفية التعامل الأمثل في التخلص من النفايات الضارة بالبيئة.

فالسائح ليس وحده المسئول عن كل هذه الكوارث وإتلاف المناطق الأثرية أو السياحية لكن الطبيعة، والسكان الأصليين لهذه المناطق لهما دخل كبير في ذلك أيضاً ويمكننا توضيح العلاقة بالجدول الآتي:

المصادر الطبيعية المصادر البشرية

1- الكوارث الطبيعية: • الاهتزازات والزلازل • الأمطار والسيول • العواصف والرياح • الانهيارات • تلوث التربة • تلوث الهواء • تلوث الماء • الانفجارات النووية • الزحف العمراني

2. تغيرات مناخية: • تغير في درجات الحرارة. • الرطوبة • الأمطار • المياه الجوفية • وسائل صرف صحي غيرمتقدمة. • تزايد عدد السكان.

ونجاح السياحة البيئية المستدامة يرتبط بما نسميه بالقدرة الاستيعابية للعمليات السياحية الذى يتمثل فى أعداد السائحين وأنماط الزيارات اليومية وما يقومون به من أنشطة لأن البيئة تتعرض إلى تغيرات خارجة عن إرادة الإنسان أو السائح كما ذكرنا من قبل. بعض السلبيات:

1. تقوم المركبات دات المحركات بتدمير البيئة الفطرية وجمالياتها وتؤثر علي البيئه التاريخية والاثار.
2. المنشات السياحية التي لا تلتزم بنظم الادارة البيئية السليمة.
3. تدفق السياح بأعداد كبيرة وغير مخططة مما يخرب الاثار التاريخية.
4. غياب التنمية المستدامة يجعل الاثار الايجابية للسياحة مؤقتة وتعقبها أثار سلبية علي المدي البعيد.
5. الزيادة في المخلفات الصلبة والصرف الصحي غير المعالج في البحار ومصبات المياه الطبيعية مع ارتفاع نسبة تلوث الهواء.

بعض الأمثلة على آثار السياحة السلبية على البيئة- :

في نيبال يستهلك السائح نحو ستة كيلو غرامات من الحطب يوميا من أجل التدفئة، في بلد يفتقر إلى مصادر الطاقة. - في مصر يستهلك فندقا كبيرا من الطاقة الكهربائية بمقدار يعادل ما تستهلكه نحو ٣٦٠٠ أسرة متوسطة الدخل. - في جزر البحر الكاريبي تقوم السفن السياحية بإلقاء نحو ٧٠,٠٠٠ طن من المخلفات سنويا في البحر. - في الأردن يستهلك فندقا كبيرا من الماء بمقدار ما تستهلكه نحو ٣٠٠ أسرة متوسطة الحجم والدخل، في بلد يعاني من شح في موارده المائية. - في المناطق السياحية والمطارات يساعد النقل الجوي على رفع درجة حرارة الهواء بنسبة ٤%. في منطقة عسير بالسعودية تناقصت أعداد النمور نتيجة الصيد وازدياد أعداد الزائرين للمنطقة،

مما أدى إلى تزايد أعداد القردة والسعادين في المنطقة.

وإذا انتقلنا بهذا المفهوم إلى مساحة الوطن العربي فإننا نلاحظ: أولاً: المساحات الصحراوية تغطي الجانب الأكبر من مساحة الوطن العربي. ثانياً الموقع الجغرافي العربي منح الخريطة العربية منافذ بحرية شاسعة فاقليمياً تطل على المحيطين الاطلسي غرباً والهندي جنوباً وعلى ثلاثة بحار رئيسية هي المتوسط والأحمر وبحر العرب جنوباً، مما يعني تمتع بلدان الوطن العربي بامكانات سياحية بحرية هائلة وفرتها الشواطىء الرملية النظيفة الشاسعة والممرات البحرية الاستراتيجية كقناة السويس ومضايق باب المندب وهرمز وجبل طارق وهذا يقود بالتالي إلى ضرورة الاهتمام بسلامة هذه البيئة البحرية التي تشكل مقاصد سياحية مهمة وتشكل في الوقت نفسه ملاذاً لآلاف الأنواع من الكائنات البحرية ونباتات الشواطىء بالإضافة إلى «المشاهد الطبيعية» التي تعتبر ركناً بيئياً طبيعياً ينبغي حمايتها من زحف العمران وزحف الاستثمار السياحي الضار بالبيئة بل ويجب تطويع مشاريع الاستثمار السياحي لتتلاءم جمالياً وبيئياً مع البيئة المحيطة الأمر الذي يضاعف من متعة وفائدة السياحة ويحمي تلك المشاهد ويحمي آلاف الكائنات والمكونات البحرية.

-7علاقات صناعة السياحة مع البيئة والمجتمع والاقتصاد:

السياحة عاملاً بارزاً في حماية البيئة عندما يتم تكييفها مع البيئة المحلية، والمجتمع المحلي، وذلك من خلال التخطيط والإدارة السليمة، ويتوفر هذا عند وجود بيئة ذات جمال طبيعي وتضاريس مثيرة للاهتمام، وحياة نباتية برية وافرة وهواء نقي وماء نظيف، مما يساعد على إجتذاب السياح. يتساوى كل من التخطيط والتنمية السياحية في الأهمية من أجل حماية التراث الثقافي لمنطقة ما. وتشكل المناطق الأثرية والتاريخية، وتصاميم العمارة المميزة وأساليب الرقص الشعبي، والموسيقي، والدراما والفنون والحرف التقليدية والملابس الشعبية والعادات والتقاليد وثقافة وتراث المنطقة عوامل تجذب الزوار، خاصة إذا كانت على شكل محمية يرتادها السياح بإنتظام ، فتتعزز مكانتها أو تبقى ذات أهمية أقل، وكل ذلك يرجع للطريقة التي يتم بها تنمية السياحة وإدارتها. تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحاً في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية. أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد ونوعية السياح، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية.

السياحة البيئية من الناحية الاقتصادية: الشيء المطلق فى جميع التعريفات هو الاحترام للبيئة الفيزيائية والثقافية وتنمية أشكال من السياحة غير مسببة للدمار وغير مهينة للبيئة وذلك سيقدم إسهامات مالية لحماية البيئات والثقافات الطبيعية، وأيضا قام Goodwin بإضافة البعد الاقتصادي للجزء الخاص بحماية المصادر فى تعريفه للسياحة البيئية كالآتى: "السياحة البيئية سياحة ذات تأثيرات منخفضة على الطبيعة والتى تسهم فى صيانة النوع والعادات إما بطريقة مباشرة من خلال المساهمة فى عملية الحماية أو بطريقة غير مباشرة من خلال تزويد المجتمع المحلى بالدخل الكافى الخاص بالسكان المحليين وبالتالى سيقومون بحماية تراث منطقة الحياة البرية كمصدر للدخل.

نجد أن التعريفات السابقة تؤكد على أهمية الجانب الاقتصادي فى السياحة البيئية لعمليات الحماية وأهمية مشاركة المجتمعات المحلية فى عملية الحفاظ على البيئة بدلا من استبعادها، وفى النهاية فان مشروعات السياحة البيئية يجب أن تقابل المعايير التالية، فيجب عليها:

-أن تكون مستمرة "يتم تعريفها لكى تقابل احتياجات الحاضر بدون إرهاق القدرات البيئية لتواجه الاحتياجات المستقبلية". - إعطاء الزائر خبرة رائعة وفريدة تتسم بالوضوح. - الإبقاء على جودة البيئة.

الفوائد الاقتصادية والتنموية من السياحة البيئية: ١. دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية عن طريق ابراز المقومات

الطبيعية وعوامل الجذب السياحي. ٢. تساعد السياحة البيئية علي التنمية الاقليمية باعتبارها مصدراً للدخل بالنسبة للسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي. ٣. المقاصد السياحية في ظل التنافس الحاد في السوق العالمي والتشريعات الخاصة بحماية المستهلك. ٤. التسويق، حيث أصبحت البيئية تمثل عنصراً جيداً بالنسبة للأسواق السياحية عموماً.

-8وسائل دعم السياحة البيئية:

أولاً: القطاع الحكومي:

•العمل علي وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية والمكونة من مجموعة من الانظمة والقوانين والتشريعات. • العمل علي خلق التوازن بين الانشطة السياحية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الجذب السياحي.

•دراسة وتقييم الاثر البيئي للمشاريع السياحية حيث تتم دراسة اي مشروع قبل الترخيص له ووضع التوصيات المتعلقة بالسياحة علي البيئة خاصة التي تقام في المناطق التراثية.

•التوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع من خلال وسائل الاعلام بأنواعها المختلفة.

•تحديد الأماكن السياحية، والعمل على تشييد ودعم البني الأساسية، والخدمات المساندة.

•وضع الخطط والبرامج الكفيلة بإنشاء وتنفيذ مشاريع السياحة البيئية بحيث تتوافق مع المحافظة على البيئة، والآثار والتراث الحضاري والثقافي.

•العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة البيئية، من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين السعوديين، والمستثمرين الأجانب.

•الاهتمام بموضوع معالجة المخلفات الضارة بالبيئة، والاهتمام بالمنتزهات والحدائق العامة والمناطق الخضراء. • إنشاء المحميات التراثية والطبيعية ذات الأحكام الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات، وفتح الفرص للمستثمرين السعوديين للاستثمار في هذه المواقع.

ثانياً: القطاع الخاص:

.1توفير البنية اللازمة لتنمية وتطور السياحة البيئية والممثلة في انشاء الفنادق والمطاعم والملاهي والمرافق الخاصة بالمنشأت الرياضية.

.2التركيز علي توظيف العمالة الوطنية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحية البيئية والعمل علي تدريبهم بما يناسب نوعية السياحة البيئية.

.3التفاوض مع الشركات الاجنبية في مجال السياحة البيئية.

.4التركيز علي تنويع المستويات في مشروعات السياحة البيئية لتناسب جميع فئات المواطنين.

.5اهتمام الجهة التدريبية بتنويع أماكن عقد الدورات التدريبية واستغلال تلك الدورات لتعريف المواطنين بمقومات السياحة البيئية.

-9المحميات الطبيعية و تأثيرها على السياحة الطبيعية:

للمحميات الطبيعية دور فعال لتنشيط السياحة البيئية وهي سياحة التمتع الملتزم بالطبيعة و مكوناتها، و تتحقق من دون الإخلال بالنظم البيئية ومن دون أي تأثير سلبي على مكونات التنوع الحيوي.

و يركز السائح البيئي فيها على التمتع بمشاهدة النظم البيئية ومكوناتها الحية الحيوانية والنباتية في موئلها الطبيعي وليس في الأسر، كمراقبة الطيور مثلاً، كما يمكنه القيام ببعض أنواع الرياضة كالمشي وتسلق الجبال والغطس والصيد المنظم والمدروس (في بعض أنواع المحميات) حيث تتوفر هذه الكائنات بأعداد تضمن استمرار بقائها. كما يمكنه التمتع بالمزايا التاريخية والثقافية والتراثية التي تميز الموقع.

دور تلك المحميات في تفعيل السياحة البيئية وهي سياحة التمتع الملتزم بالطبيعة و مكوناتها، و تتحقق من دون الإخلال بالنظم البيئية ومن دون أي تأثير سلبي على مكونات التنوع الحيوي.

ويركز السائح البيئي فيها على التمتع بمشاهدة النظم البيئية ومكوناتها الحية الحيوانية والنباتية في موئلها الطبيعي وليس في الأسر، كمراقبة الطيور مثلاً، كما يمكنه القيام ببعض أنواع الرياضة كالمشي وتسلق الجبال والغطس والصيد المنظم والمدروس (في بعض أنواع المحميات) حيث تتوفر هذه الكائنات بأعداد تضمن استمرار بقائها. كما يمكنه التمتع بالمزايا التاريخية والثقافية والتراثية التي تميز الموقع.

ما هي المحمية ؟

هي موقع يتميز بالغنى الواضح بالتنوع الحيوي النباتي والحيواني البري منها والمائي، (و الحديث للدكتورة يونس) و تتعايش هذه الكائنات فيما بينها وفق نظام بيئي معين ،تحمى وتصان ويعاد تأهيل المهدد منها من أجل حماية الأحياء التي تقطنها على أن تترافق هذه الحماية بتنظيم العلاقة فيما بين السكان القاطنين في المحمية أو حولها والذين سبق لهم الاستفادة من مواردها الطبيعية المتعددة . وقد تترافق المحمية بأوابد ذات تراث ثقافي أو ديني وميزات تزيد من أهمية الموقع.

أنواع وشروط إقامة المحميات الطبيعية:

انطلاقاً من تنفيذ مواد المرسوم التشريعي رقم ٥٠ والمتعلق بالقانون البيئي، فقد تم تشكيل لجنة وطنية من أجل تحديد أنواع المحميات وإعداد شروطها وفقاً للمعايير الدولية والمتطلبات والخصائص الوطنية ، والمحميات هي:

-1المحمية الطبيعية العلمية.

-2محمية الحياة البرية.

-3محمية الإنسان والمحيط الحيوي.

-4المتنزه الوطني.

5المحميةالشاطئية البحرية.

-6المحمية الوقائية.

-7محمية التراث الطبيعي العالمي.

-8محمية طبيعية ذات أهمية خاصة.

أهداف الحماية:

-الحفاظ على العمليات والعلاقات البيئية الطبيعية بين الأنواع النباتية والحيوانية القاطنة للمحمية ويتم ذلك من خلال الحفاظ على الأنواع كلها وبالنسب الكافية لهذه العلاقات والسلاسل الغذائية التي تجمع بينها.

-صون وحفظ المصادر الوراثية النباتية والحيوانية التي تستوطن المحمية.

-الاستغلال الاقتصادي الرشيد والمنظم لمواردها الحيوية من قبل سكان المنطقة.

-الاستثمار السياحي البيئي للمحمية بالشكل الذي يحقق السياحة المستدامة ولا يؤثر على مكوناتها الإحيائية.

-الاستثمار الإعلامي و التوعوي للمحمية للمساهمة في زيادة وعي وإدراك المواطنين لأهمية شركاء الإنسان في حياته على الأرض.

ويجب ذكر انه في القرون والعقود الماضية كان التنوع الحيوي أكثر ازدهاراً إلا أنه تعرض للعديد من الأخطار نذكر أهمها:

-1التوسع السكاني والصناعي والزراعي.

-2الصيد الجائر.

-3الرعي الجائر وقطع الغابات.

-4الاستثمار الجائر للنباتات الطبية والاقتصادية.

-5التجارة غير المنظمة بالأنواع النباتية والحيوانية.

-6الكائنات الغازية أو المدخلة.

-10أشكال السياحة البيئية فى مصر-:

وتتمثل أشكال السياحة البيئية بمصر في:

-1الغوص بالأجهزة وآلات التصوير تحت الماء فى الأماكن التى تنفرد بأنواع الشعاب المرجانية و الأحياء المائية المختلفة فى البحر الأحمر والجزر المنتشرة فى المياه الأقليمية.

-2مشاهدة غابات المانجروف لتكاثر أنواع الطيور البحرية فى البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة.

-3الرحلات الطويلة عبر الصحراء التى تستهوى العديد من محبي المغامرة لزيارة بيئات متعددة فى الصحراء الغربية مثل بحر الرمال الأعظم وهضبة الجلف الكبير ومنطقة العوينات التي تقوم بها الشركات السياحية الخاصة وتحتاج إلى مركبات لها القدرة على السير عبر الصحراء الوعرة لآلاف الكيلومترات لمشاهدة التراكيب الجيولوجية والحيوانات والنباتات البرية النادرة وصيد الطيور والحيونات البرية.

-4الرحلات القصيرة عبر الصحراء التى تتم فى الصحراء الغربية بين الواحات المختلفة وعيون المياه مثل عيون دله وأبو الدباديب وبعض الأماكن الطبيعية مثل الصحراء البيضاء والصحراء السوداء والبراكين الخامدة كما تتم هذه الرحلات أيضاً فى الصحراء الشرقية من جبال البحر الأحمر وبعض المناطق الأثرية غير التقليدية من المحاجر الرومانية لاستخراج الجرانيت والمناجم القديمة مثل منجم السكرى والفواخير لاستخراج الذهب والأديرة الأثرية مثل دير الأنبا بولس والأنبا انطونيوس كما تتم هذه الرحلات الدينية والترويحية فى شبه جزيرة سيناء لزيارة دير سانت كاترين وصعود جبال موسى وكاترين وعباس والمناجاه وسربال وغيرهم وزيارة قبر النب

المبحث الخامس

معوقات التنمية السياحية

كنا قد أشرنا سابقا فى المبحثين الثانى والثالث على وجه التحديد بعض المعوقات والعراقيل التى تعيق تطور وتنمية قطاع السياحة فى مصر

المعوق الأول :- المشكلة الأمنية حديثة الظهور :-

ويعد حاليا أبرز هذه الأسباب هى المشكلة الأمنية التى تواجها مصر نظرا لتزايد اعمال العنف والإرهاب وليد الفكر المتطرف ولعجز الحكومة المصريه على التعاطى مع هذه الأزمة واحتوائها مما تسبب فى تفاقم المشكلة واستتبع عزوف معظم الدول عن التوافد لمصر على الرغم من حضارتها العريقة التى لا تضاهيها بها أى دولة من دول المنطقة ، ونذكر فى هذا الصدد الحادث المأساوى من سقوط الطائرة الروسية وفشل الدولة فى التحكم بالأمر والظهور بمظهر الحكومة غير المسيطرة على اقليمها مما جعل التصنيف الأمنى لمصر يصل لمؤشرات خطرة لم يسبق لها مثيل

وكذلك حادثة مقتل الطالب الإيطالى "ريجينى" الذى اعتقل وعذب وقتل ولم يحدد الى الآن من هم الجناه ، واتهام الحكومة الإيطالية وزارة الداخلية المصرية بمسؤليتها عن جريمة القتل تلك وارسال لجنة ايطالية لتقصى الحقائق للتحقيق فى هذا الشأن وتولى المدعى العام الإيطالى التحقيق فى الجريمة وكأن مصر دولة لا تملك حق السيادة على اقليمها !!

ناهيك عن عدم تعاون الحكومة المصرية للوقوف على صحة أو عدم صحة تلك الإدعاءات

كل هذه الأحداث المؤسفه وعدم الاستقرار السياسى والأمنى لمصر شكل معول هدم فى مستقبل مصر السياحى وتنمية قطاع السياحة الذى يشكل مصدر دخل قومى لا يستهان به.

المعوق الثانى :- تردى الأوضاع الإقتصادية للبلاد :-

من معوقات التنمية السياحية أيضا تردى الأوضاع الاقتصادية للبلاد وانتشار الجهل والفقر مما حدى ببعض المخربين والجاهلين لتراث بلدهم بتكسير بعض احجار الاهرامات وبيعها للسياح الاجانب نظير حفنة من الدولارات مما يهدد معه باحتمال اندثار هذه المعالم العريقة اذا لم تتدخل الدولة بشكل فورى وقاطع للحؤول دون تفاقم هذه الأزمة ، وهو للاسف ما لم يحدث حيث خرج وزير السياحة فى محاولة منه عبثية لطمئنة الشعب قائلا (ان السائح المثقف لن يشترى هذه الأحجار) وكأن سيادته لم يقرأ يوما أى حادثة لبيع والاتجار بالأثار !!

المعوق الثالث :- الإهمال فى المحافظة على المعالم التاريخية :-

الاهمال للمناطق الاثرية والمدن الحضرية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير في اعمال الصيانة والترميم واعادة البناء واجراء المزيد من اعمال التنقيب، فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة وجذب السائحين لهذه المناطق فمن يستطيع أن ينسى حادثة ترميم تمثال "حورس" بالأسمنت فى واقعة تدل على جهل وغباء المتعاملون مع هذه المعالم التى لا تقدر بقيمة ومن قبلها لصق ذقن القناع الذهبي للفرعون الشاب توت عنخ آمون بمادة لاصقة الإيبوكسي "فى توالى لمسلسل الإهمال غير المسبوق فى المحافظة على آثارنا من التلف.

المعوق الرابع :- الافتقار الى إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وافاق تطورها يمكن ان تؤشر المطلوب على المستوى القومي الإقليمي والمحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والموروث الحضاري وعدم وضوح الرؤية السياحية.

المعوق الخامس :- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية مما يقلل وباستمرار من أهميتها في اطار تواضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة او المخطط لها وضعف اداء السياسات العامة في تبني ستراتيجية واضحة المعالم للسياحة.

المعوق السادس :- تواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف او قصور في المرافق الاساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.

المعوق السابع :- تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عمل مؤهلة.

المعوق الثامن :- تواضع الوعي السياحي وتخلف التوعية الشعبية باهمية السياحة لدى معظم المواطنين.

المعوق التاسع :- ضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي وعدم وصول المطور من الطرق الى كل مواقع الجذب السياحي.

المعوق العاشر :- تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق والبحوث والإحصاءات والاعلام السياحي.

المعوق الحادى عشر :- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية الأثرية وعدم كفاية كل من المرافق العامة ونظام معالجة القمامة في اطار انخفاض الوعي السياحي.

المعوق الثانى عشر :- تقليدية البرامج السياحية وعدم وجودها اصلا مما يقف حائلا دون اطالة مدة اقامة السائح.

المعوق الثالث عشر :- عدم كفاية وسائل الحد من تهريب الآثار والقطع التاريخية أو إرجاعها مما اسهم في تفاقم المشكلة وتقويض معالم السياحة

.

تأسيسا لما تقدم ان واقع السياحة والاثار في مصر يشير الى وجود تحديات حقيقية ينبغي مواجهتها فهناك مواقع اثارية مهمة مهددة بالاختفاء فضلا عن الرموز التاريخية العربية والاسلامية والتهديد الامني المستمر للمواقع السياحية الدينية وضياع وفقدان العديد من القطع الاثارية العريقة في القدم وضعف المبالغ المخصصة لنفقات صيانة الاثار التي تعرضت للتدمير، اذ طالت يد الإهمال والتخريب الكثير من المرافق السياحية والاثارية ونجم عنها سقوط وانهيار العديد من المدن الاثارية التي تزخر بالمواقع المهمة التي تمثل منعطفا في التاريخ العربي والإسلامي وعلامة بارزة للحضارة الفرعونية والإسلامية.

المبحث السادس

دور الإيرادات السياحية فى تمويل

التنمية الإقتصادية

أولا :- مساهمة السياحة فى تدفق النقد الأجنبى :-

يعتبر النشاط السياحى وايرادات قناة السويس هما الركيزة الأساسية التى تدر للدولة النقد الأجنبى ، فتطور قطاع السياحة وزيادة توافد الأجانب يتناسب طرديا مع زيادة تدفق النقد الأجنبى وخاصة الدولار وهو العملة التى تربط الكثير من الدول "حاليا" أسعار تداول عملاتها تبعا له ، والذى تستخدمه الدولة فيما بعد فى شراء السلع والخدمات المختلفة التى تقوم باستيرادها من باقى الدول حيث أن الاقتصاد فى مصر اقتصاد خدمى يقوم بشكل رئيسى على قطاع السياحة ودخل قناة السويس ، فهو فى المقابل ليس اقتصاد "حقيقى" يقوم على تصنيع سلع متكامله وتصديرها للدول " الا فيماعدا تصنيع بعض المواد الأولية التى لا ترقى لكونها سلعة متكاملة" ، لذلك فإننا لا نبالغ اذا اطلقنا على السياحية انها العامل الرئيسى لتدفق النقد الأجنبى.

ثانيا :- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي :-

بالنظر إلى التدفقات البشرية الوافدة إلى مصر و ما تبعها من إيرادات مالية يمكننا تصور الدور والأهمية التي تلعبه في الناتج المحلي الإجمالى ، حيث أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكثر من نصف الناتج المحلى ، وعليه يمكننا القول أن للسياحة جزء هام من الناتج المحلى الإجمالى لمصر والذى يعبر عن أهمية هذا القطاع لبلد احتل المرتبة الرابعة عربيا والأولى فى دول الشرق الأوسط.

ثالثا :- الميزان السياحى فى مصر :-

ان التطور فى قطاع السياحة يستتبع معه تطور فى الناتج المحلى الإجمالى (كما أشرنا فى البند السابق) مما يؤثر بدوره على الميزان التجارى وميزان المدفوعات بصفة عامه ، فإن التدفق السياحى يتأتى معه زيادة فى تدفق النقد الأجنبى فيجعل الايرادت العامه فى موضع مزدهر وملائم لتغطية النفقات مما يؤثر على توازن الميزان التجارى للبلد ويزيد من فرص الادخار.

رابعا:- مساهمة السياحة فى ايجاد فرص عمل :-

بلا شك يعتمد جزء كبير من المواطنون المصريون على السياحة لكسب عيشهم وتساهم السياحة (كما سيأتى تفصيله لاحقا فى المبحث السابع) فى خلق فرص عمل جديدة ومتنوعه مما يساهم فى حل لمشكلة البطالة.

خامسا :- مساهمة السياحة فى تحسين المستوى المعيشى :-

إن النشاط السياحي من الأنشطة الهامة للاقتصاد المصري و هذا ما توضحه المؤشرات السياحية و بذلك فهو

يساعد على تنمية الاقتصاد الوطنى بتمويله بالنقد الأجنبي و خلق فرص العمل التي تساعد على تحسين النمط

والمستوى المعيشي للأفراد.

المبحث السابع

دور التنمية السياحية المستدامة فى

مواجهة ظاهرة البطالة

تعد التنمية السياحية المستدامة هي المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع، لهذا سنتطرق لمفهومها وأهدافها وأساليب تطبيقها:

١- مفهوم التنمية السياحية المستدامة: تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة ١٩٩٣ التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع إحتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية

ولهذا فإن إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الإقتصادية إضافة إلى

أ- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية.

ب- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء.

كما أن إتجاهات وتوقعات التنمية للقطاع السياحي في مصر ، تؤكد بالنسبة لمؤشر التشغيل أن هناك إرتفاع في مناصب العمل الناتجة عن الأنشطة السياحية وكذلك عدد الأسرة الموضوعة تحت الإستغلال

الخـــاتمـــة

يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن السياحة ظاهرة إنسانية ونشاط إقتصادي- إجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدولة ككل على حد السواء، وهي مثل أي نشاط إقتصادي وإنساني آخر لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه.

والسياحة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الإقتصاد الوطني، ويمكن النظر إليها على أنها نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الإستهلاك، الرحلات، الإتصالات، الموانئ، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية والخارجية...الخ. بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.

المراجع

*القرآن الكريم.

*الآثار الإسلامية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم ، تونس ١٩٨٥ م.

*سعيد محمد المصري: إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والإستراتيجيات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١.

*أ.د. محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية.

* محمد جلال مراد: البطالة والسياسات الاقتصادية ، جمعية العلوم الإقتصادية السورية